لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

فرع: إدارة مالية

رقم: .....

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر مخاطر عدم السداد على قدرة البنوك التجارية على التمويل

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من إعداد:

- **حجاب بشرى**
- **دليوة مريم**

تحت إشراف:

غلاب فاتح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

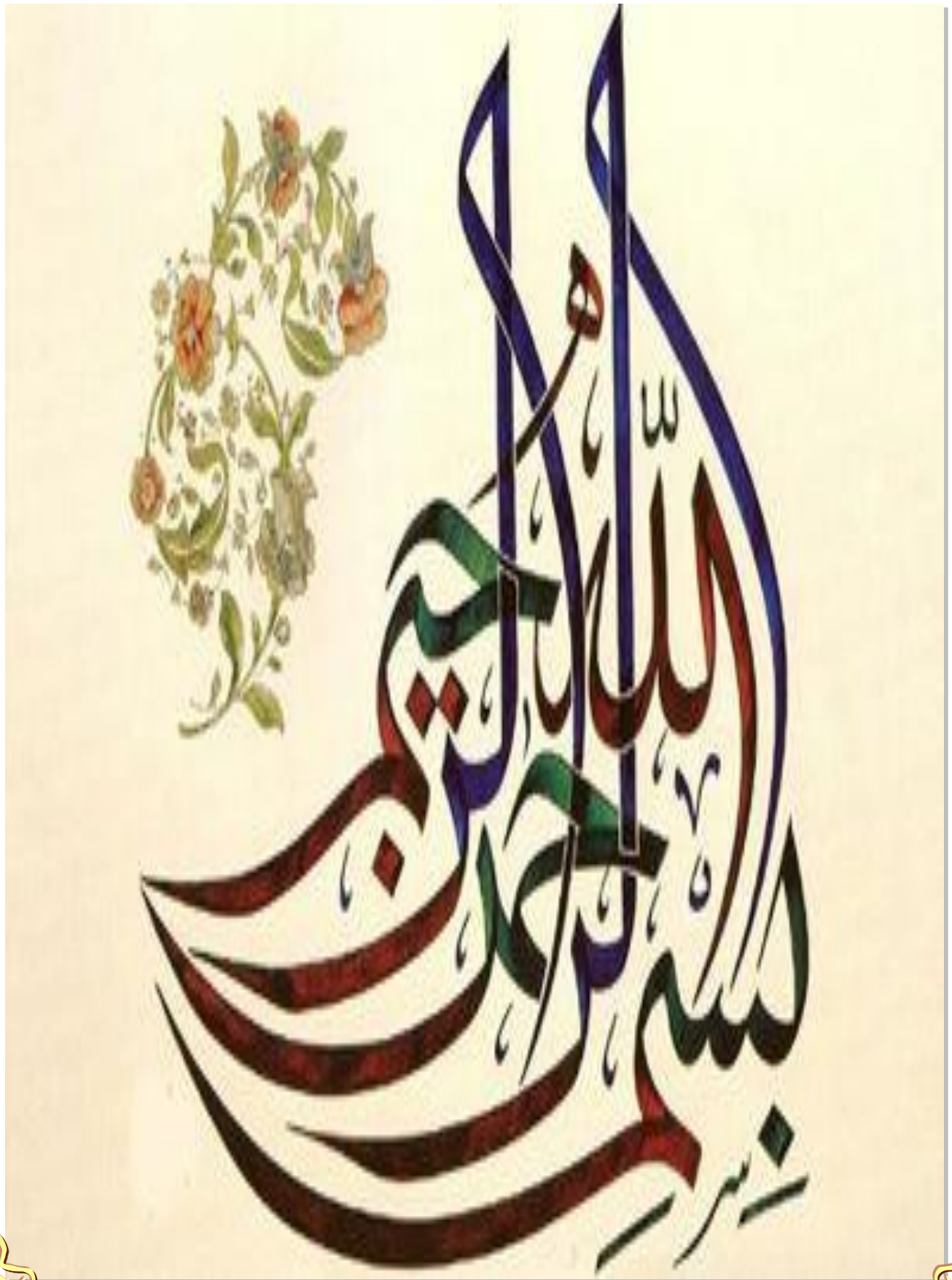
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

نشكر الله عز وجل أن وفقنا على إتمام هذا العمل

كما أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى من ساعدنا وشجعنا على انجاز هذه المذكرة

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف " **غلاب فاتح** "

على ما قدمه من نصائح وتوجيهات كان له الأثر في اتمام هذا العمل.

كما اتقدم بجزيل الشكر والامان للجنة المناقشة لقبول مناقشة هذه المذكرة.

وأشكر كل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسيلة

على التسهيلات التي قدموها لنا. وكل أساتذتنا على مدى سنوات كسبي للعلم والمعرفة

وفي الأخير

نشكر كلا من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد

شكرا جزيلا وجزاك الله خير

الاهداء

الحمد لله الذي وفقنا على إنجاز هذا العمل أهدي ثمرة جهدي إلى تلك المرأة المناضلة التي قامت بالدورين معا، التي لبست ثوب الشقاء من أجلنا؛

إلى من نجحت بفضل دعواتها الى الحبيبة أمي، أطال الله في عمرها؛

وإلى روح أبي الطاهرة الذي لا طالما انتظر هذه اللحظات، إلا ان مشيئة الله فوق كل شيء؛

سعى جاهدا لتربيتنا وتعليمنا، إلى إخوتي سندي في الحياة: سمية وامال وجمال، إلى كتكوتة العائلة آلاء؛

إلى كل عائلة حجاب وكل الأهل والأقارب كل باسمه؛

إلى من تذوقت معهن طعم الحياة، حبيباتي، رفيقاتي في المشوار الدراسي (دليوة مريم، ديلمي بشرى، سالمي مروة، قويدري خديجة، عبد الرزاق أمينة).

وإلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على نبيينا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين، الحمد لله الذي وفقني

على إنجاز هذا العمل المتواضع؛

أهدي تخرجي وثمرة تعبي ونجاحي إلى تلك التي تستقبلني بالابتسامة وتودعني بدعوة؛

إلى أمي الغالية أسأل الله لها دوام الصحة والعافية؛

وإلى قدوتي في الحياة وسندي وأماني أبي الكريم حفظه الله؛

وإلى إخوتي: ابتسام، سمية، محمد، وإلى كتاكيت البيت: دعاء، مريم، رحمة، الياس؛

إلى رفيق دربي زوجي زكريا؛

وعائلتي الثانية أهل زوجي حفظهم الله؛

وإلى صديقاتي في المشوار الجامعي: خديجة، بشرى، مروة، بشرى، أمينة.

.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الاشكال	VIII
مقدمة	أ–ث
الفصل الأول: الإطار النظري	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية.....	03
المطلب الأول: القروض البنكية (مفهوم، خصائص، مصادر تمويل البنوك)	03
المطلب الثاني: مصادر القروض البنكية.....	05
المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية	06
المطلب الرابع: إجراءات منح القروض	07
المبحث الثاني: مخاطر العجز عن السداد	08
المطلب الأول: مفهوم مخاطر العجز عن السداد	08
المطلب الثاني: المقياس الكمي لمخاطر العجز عن السداد	09
المطلب الثالث: تقلب معدلات العجز عن السداد	11
المبحث الثالث: أثر مخاطر العجز عن السداد	13
المطلب الأول: أثر مخاطر العجز عن السداد على القروض	13
المطلب الثاني: أثر مخاطر العجز عن السداد على التمويل.....	14
خلاصة الفصل	15
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بنك البدر BADR	
تمهيد:	17
المبحث الأول: الملامح التنظيمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....	18
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	18
المطلب الثاني: مهام واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	21

المطلب الثالث: مصادر تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية	22
المبحث الثاني: القروض البنكية وإجراءات منحها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	22
المطلب الأول: إجراءات منح القروض	22
المطلب الثاني: القروض التي تمنحها الوكالة	24
المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة لدى البنك الفلاحة التنمية الريفية	25
المطلب الرابع: حصيلة القروض المسددة وغير المسددة في وكالة المسيلة	27
المبحث الثالث: إجراءات لجنة بازل 03	27
المطلب الأول: معدلات الأمان	27
المطلب الثاني: الاوزان الترجيحية لحساب مخاطر الاتمان بالوكالة	29
المطلب الثالث: أثر مخاطر عدم السداد على الوكالة	31
خلاصة الفصل:	32
الخاتمة:	34
قائمة المراجع:	37
الملاحق:	40
ملخص الدراسة:	60

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1	حجم معدلات العجز عن السداد السنوي لفئات التقدير الست في مقاييس تقدير مودي MOODY المبسط....	12
2	مصفوفات الانتقال بين فئات التقدير.....	14
3	مجموع القروض المسددة وغير المسددة للسنوات (2018، 2019، 2020)	27
4	الوزن الترجيحية باختلاف الأصل واختلاف الملتزم	32

قائمة الاشكال

رقم الشكل	قائمة الاشكال	الصفحة
1	تقديرات الداخلية للتقديرات الخارجية واحصائيات العجز عن الساد	11
2	معدلات العجز عن السداد والتقديرات السنوية.....	12
3	متوسط تقلب معدلات العجز عن السداد التاريخي.....	13
4	الخرائط الزمنية وتقلب معدلات العجز عن السداد.....	13
5	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	20
6	مجموع القروض المسددة للسنوات (2018، 2019، 2020)	28
7	مجموع القروض غير المسددة للسنوات (2018، 2019، 2020)	29

مقدمة

مقدمة:

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في النشاط الاقتصادي لأي دولة، حيث تقوم بمهمة أساسية تتمثل في قبول الأموال الفائضة عن حاجة الجمهور في شكل ودائع لتعيد منحها لمستثمرين آخرين في شكل قروض، فهي تعمل جاهدة على تطوير امكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة بهدف الحصول على أقصى ربح ممكن من خلال قيامها بوظيفة الوساطة المالية بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة لرؤوس الأموال والأعوان الماليين الذين يوفرون الأموال.

وتعتبر عملية الإقراض أو منح القروض الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية في نفس الوقت المصدر الأول لربحها، فهي تعمل على تمويل مختلف الأعوان الاقتصاديين في مختلف نشاطاتهم إذ تنطوي عملية منح القروض على مخاطر كثيرة ومتعددة أهمها مخاطر عدم السداد التي تؤدي إلى تذبذب وتقلب عوائد البنك، ولهذا أثر بالغ على عملية الإقراض من خلال انحراف الأرقام الفعلية المحققة عنما هو مخطط له.

- **الإشكالية الرئيسية:**

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر مخاطر عدم السداد للعملاء على قدرة بنك البدر BADR بولاية المسيلة على التمويل؟

يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

1) كيف تتم عملية الإقراض في بنك البدر BADR بولاية المسيلة؟
2) ماهي أهم الإجراءات الاحترازية التي يتخذها بنك البدر BADR بولاية المسيلة في حالة عدم السداد العملاء؟
3) هل تؤثر حالة عدم السداد بالنسبة للعميل على قدرة بنك البدر BADR بولاية المسيلة على تمويل؟

- **الفرضية الرئيسية:**

لغرض الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة المطروحة من الإشكالية الرئيسية، تعتمد الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

عدم قدرة العميل على السداد تؤثر سلبا على قدرة بنك البدرBADR بولاية المسيلة على التمويل.

- **الفرضيات الثانوية:**

وتشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1) تتم عملية منح القرض أو الائتمان لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير المخصصة لمنح القروض والمتعارف عليها؛
2) أهم الإجراءات الاحترازية التي يتخذها بنك البدر بولاية في حالة عدم السداد العملاء تتمثل في الضمانات بنوعيها العينية والشخصية؛
3) تؤثر مخاطر عدم السداد العميل بالسلب على قدرة بنك البدرBADR بولاية المسيلة على التمويل.

- **أهداف الدراسة:**

بالإضافة إلى الإجابة على أسئلة البحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

1) اعطاء نظرة عن القروض البنكية وأنواعها، وكذا السياسة الاقراضية في بنك بدر بولاية المسيلة؛
2) تسليط الضوء على المخاطر المتعلقة بمنح القروض (مخاطر عدم السداد) في بنك بدر بولاية المسيلة؛
3) معرفة الإجراءات الاحترازية التي يتخذها بنك بدر بولاية المسيلة لعدم السداد؛
4) دراسة تأثير عدم السداد على قدرة بنك بدر بولاية المسيلة على التمويل.

- **أهمية الدراسة:**

إن أهمية هذه الدراسة تستمد من القواعد الاحترازية التي يتخذها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة لتفادي والتعامل مع عدم قدرة العملاء على سداد ديونهم، ويعتبر موضوع عدم سداد القروض من أهم المواضع التي طرحت في مجالات البحث والنقاش في القطاع البنكي، ولذلك من المهم معرفة مخاطر هذه القروض والمتمثلة في عدم السداد وتأثيرها على قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على التمويل وأثر إجراءات لجنة بازل3 عليه البنك.

أسباب اختيار الدراسة:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في الأسباب الموضوعية والشخصية التالية:

- **أسباب موضوعية:**

1) أهمية الموضوع في مجال عمل البنك؛
2) تفاقم مشكلة عدم سداد القروض والتي أصبحت تشكل خطر ربحية بنك بدر بولاية المسيلة؛
3) ارتباط الموضوع مع طبيعة تخصصنا؛
4) المكانة الخاصة التي تحتلها أعمال البنوك باعتبارها الواجهة لكل اقتصاد في العالم لذا فسلامتها تعني سلامة الاقتصاد.

- **أسباب شخصية:**

1) التفكير في انشاء مشروع استثماري مستقبلا؛
2) التعريف والاحاطة بمثل هذا النوع من المواضيع.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في النقاط التالية:

الحدود المكانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة المسيلة _

الحدود الزمنية: قمنا بدراسة حالة البنك في (9 \ 5 \2021 إلى غاية 25 \5 \2021)

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة استخدمنا الأسلوب الوصفي التحليلي وهو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لأثر مخاطر عدم السداد على قدرة بنك البدر بولاية المسيلة على التمويل كما اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة والتي من خلالها نحاول اسقاط جانب من المعلومات النظرية على واقع البنك.

- **صعوبات الدراسة:**

تتمثل صعوبات الدراسة فيما يلي:

1) صعوبة الحصول على موافقة من قبل البنك للقيام بالدراسة التطبيقية؛
2) قلة المراجع باللغة العربية فيما يخص موضوع القروض؛
3) صعوبة الحصول وجمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية المهنة؛
4) جائحة كوفيد-19.

- **الدراسات السابقة:**

نظرا لعدم توفر الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا، ومع ذلك يمكن ذكر الدراسات التي تمس جوانب البحث والمتمثلة في:

1. لبصير صورية، **تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص مالية وإدارة المخاطر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2015 ، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الطرق المالية وغير المالية تسمح بتقييم موضوعي لخطر القرض وهذا الاجراء الوقائي لتفادي حدوثه وفهم استيعاب الطريقة التي يستطيع البنك من خلالها التعامل

مع أخطار القرض عن حدوثها حيث توصلت الباحثة إلى نتيجة أن الأفراد و المؤسسات للبنوك التجارية قصد طلب قروض مختلفة لسد الاختلافات التي قد تتعرض لها نشاطاتهم .

2. فضيلة بطورة، **دور آلية التأمين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية** ، دراسة حالة البنوك العمومية ولاية تبسة ، جامعة تبسة ، 2014 ، هي مذكرة ماجستير تخصص علوم اقتصادية ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التأمينات على القروض المصرفية في مواجهة مخاطر عدم السداد ، باعتبار أن هذه الآلية تنمح البنوك القدرة على التحوط المسبق من المخاطر بتحويل الخطر من البنك إلى شركات التأمين ، التي بدورها تقوم بتوزيع الخطر من خلال نقل جزء منه إلى شركات إعادة التأمين ، ولتحقيق أهداف الدراسة ثم اعداد استبانة وزعت على عينة من المسؤولين وموظفي الإقراض في البنوك العمومية الستة لولاية تبسة ، للتأكد على دور التغطية التأمينية للقروض الممنوحة من قبل البنوك المعنية حيث يتضح ذلك من خلال إجابات على استمارات الاستبانة ، واعتمادا على نتائج التحليل التي دعمت فرضية البحث و أهدافه تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات و التوصيات التي تتوافق مع حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، إزاء التغييرات العالمية في البيئة المصرفية.

- من خلال استعراض الدراسات السابقة، نلاحظ أن كلا الدراستين تناولت أحد جوانب الموضوع، فدراسة الطالبة لبصير صورية سلطت الضوء على مخاطر عدم السداد القروض في البنوك التجارية، ودراسة حجم هذه المخاطر ومحاولة إيجاد حلول ناجحة لتسيير هذه المخاطر، أما دراسة الطالبة فضيلة بطورة أيضا تناولت نفس الجانب وتطرقت إلى آلية التأمين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية في الجزائر، وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة فقد درسنا أثر مخاطر عدم السداد على قدرة البنوك التجارية على التمويل، حيث تناولنا الإجراءات التي تمر بها العملية الاقراضية و إجراءات منح القروض وكذلك مخاطر عدم السداد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطرقنا إلى القواعد الاحترازية التي وضعتها لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية للحد من هذا الخطر، كل هذه العوامل تدخل في تحديد أثر مخاطر عدم السداد على قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة على التمويل .

الفصل

الأول

تمهيد:

تعتبر عملية منح القروض الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية باعتبارها العمود الفقري لأي بنك بالإضافة إلى تعزيز نمو الاقتصاد والمساهمة في ثروات الدولة، وتعتبر القروض الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما تحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت المصدر الأول لربحها، هذا ما نسميه بخطر عدم السداد من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك وينعكس عليه في شكل ضياع أمواله بسبب عدم قدرة العميل على الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة مما يجعل حالة البنك سيئة، هذا ما سنتناوله في هذا الفصل وندرس أثره على البنك وكذلك الإجراءات الاحترازية التي وضعتها لجنة بازل 03 للرقابة المصرفية للحد من هذا الخطر.

وللإلمام بهذا الفصل ارتأينا إلى تقسيم كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية؛

المبحث الثاني: مخاطر العجز عن السداد؛

المبحث الثالث: أثر مخاطر العجز عن السداد.

الفصل الاول: عموميات حول القروض البنكية

المبحث الاول: عموميات حول القروض البنكية

سنتطرق في هذا المبحث إلى القروض البنكية (تعريفها، خصائصها مصادر التمويل البنوك وأنواعها وأيضا سنذكر مصدر تمويل البنوك أنواعها وأيضا سنذكر إجراءات منحها

المطلب الأول: القروض البنكية (مفهوم، خصائص، مصادر تمويل البنوك)

الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية

تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بالسداد تلك الأموال وفوائدها؛[1]

كما تعرف على أن القرض هو مبادلة مال حاضر بوعد وفاء (تسديد أو دفع) مقبل، اي أن يتنازل الطرفين مؤقتا للطرف الآخر عن المال على أمل استعادته فيما بعد؛[2]

وتعرف ايضا: هي عملية يضع من خلالها، المقرض مبلغ مالي تحت تصرف المقترض بموجب عقد يتضمن كل من المدة، معدل الفائدة، الضمانات، طريقة التسديد.

الفرع الثاني: خصائص القروض البنكية

القروض البنكية مجموعة من الخصائص هي:[3]

أ-الثقة: والتي تعني أن درجة المخاطرة التي يتضمنها عملية الاقراض، المقبولة من البنك أي أن البنك له ثقة في ان العميل سيقوم بالوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد لها؛

ب-مبلغ القرض: الذي يمثل حجم الموارد التي يحصل عليها العميل من البنك والتي يتوجب عليه ارجاعها في ميعاد استحقاقها؛

---

[1] غوني اماني، **تسيير المخاطر القروض في البنوك الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2019، ص8.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص55.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص55.

ج-تكلفة القرض: حيث تمنح البنوك في قروض من زبائنها على أن يتحمل هؤلاء الزبائن تكلفه تلك القروض المتمثلة في سعر الفائدة التي تعد قيمتها كنسبة من قيمه القروض المتحصل عليها؛

د-مدة القرض: إن لكل قرض من القروض الممنوحة من البنك مدة معينة متفق عليها والتي قد تكون طويلة الأجل تفوق مدتها السبع سنوات، أو متوسطة الأجل تتراوح مدتها بين السنتين وسبع سنوات، أو القصيرة الأجل والتي تقل عن سنتين؛

هـ-الضمانات: والتي تعمل على تغطيه مخاضر القروض والتي تمكن البنك من استرداد أمواله حال ما إذا توقف العميل عن السداد؛

و-مخاطر القروض: والتي تعبر عن الفرق بين قيمة القرض الممنوح من البنك ومجموع المبالغ المتوقع تحصيلها من العميل في تاريخ الاستحقاق.

الفرع الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية:

تنقسم مصادر تمويل البنوك التجارية إلى مصدرين أساسيين هما:

1-**المصادر الداخلية:** تشمل ما يلي: [1]

أ-رأس المال: وهو ما يدفعه، المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ولا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم، ومع ذلك فهو مؤشر لمتانة المركز المالي للمصرف وأساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية؛

ب-الاحتياطات: هي مبالغ تكونت على مر الزمان وتكون تحت تصرف البنك في أي وقت ومصدرها الأجزاء المتقطعة من الأرباح، وعلاوات إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال وتنقسم إلى؛

- الاحتياطي القانوني: يكون البنك التجاري ملزما بتكوينه قانونيا، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ من الأرباح احتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة له؛

- الاحتياطي الخاص: يكون البنك التجاري حر في الاحتفاظ به، وغالبا ما يطلق على هذا النوع من الاحتياط اسم الاحتياطي الخفي؛

ج-الأرباح غير الموزعة: وهي تلك المبالغ التي يعمد البنك توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف، في الأرباح غير الموزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يختلف البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها لغايتها النهائية، سواء كانت توزيعها على المساهمين أو دعم الاحتياطي وتغطيه الخسارة؛

[1] طيف خلاف، **البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكره لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص20.

د-المخصصات: ويقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية، ومخصصات اهتلاك الأصول الثابتة؛

هـ-سندات الدين طويلة الأجل: وتعد من المصادر الخارجية، بحيث يصدرها المصرف ويبيعها للمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون الشراء الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال الصرف.

2-**المصادر الخارجية:** تتمثل في:

أ-الودائع: تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية، وهي عبارة عن مبلغ مالي يدعو لدى البنك التجاري ويتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب جزء أو كل الوديعة بدون سابق إنذار، وعادة لا تدفع البنوك التجارية فائدة على هذا النوع من الودائع إلا في بعض الحالات الاستثنائية، كان مقدار العملة الجارية كبير بالعملة الصعبة؛

ب-الودائع لأجل: وهي عبارة عن مبلغ مالي يدعو لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بينه وبين البنك عند الايداع لقاء حصوله على فائدة؛

ج-ودائع بإخطار: وهي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد الإخطار البنك بفترة تحدد عند الايداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع؛

د-ودائع التوفير: وتسمى أيضا الودائع الادخارية، وهي ودائع يتم التعامل معها من حيث السحب والايداع بموجب دفتر خاص، ويتحصل صاحب هذا النوع على فوائد محددة؛

هـ-الحسابات المدنية للبنوك الأخرى: وتشمل جميع التزامات اتجاه البنوك الأخرى، وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من مصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها لتمويل استخداماته المختلفة؛

و-الاقتراض من البنك المركزي: تلجا البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي إذا ما اعترضها مشكل في سيولة، فإذا لم يكفيها الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم تلجا إلى البنك المركزي وتطلب منه قروض مقابل تقديم ضمانا لما تقترضه من مبالغ، كأوراق مالية أو أوراق تجارية أو غير ذلك من الضمانات؛ [1]

[1] محمود حسين الوادي، **حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان**، النقود والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010، ص162

المطلب الثاني: مصادر القروض البنكية

تحدد مصادر القروض البنكية فيما يلي:[1]

أ-الإيداعات البنكية: وتعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر الأموال البنك التجاري حاليا، حيث يقوم البنك المركزي بفرض احتياطي إلزامي على البنوك عندما تحتاج إلى أموال أو عند مواجهة عجز في سيولة؛

ب-الأوراق التجارية: يتعامل البنك من النقود الورقية الخاصة والتي انتقلت من الأوراق المحمولة إلى النقدية غير المحمولة تصدر على شكل خصومات لا تتداول إلا في أجل استحقاقها؛

ج-الحساب البنكي: هو اتفاق بين الزبون والبنك الذي ينص على أن ما يسلمه كل منهما للآخرين في مصلحة الدافع وعلى ذمة القابض؛

د-السوق النقدية والسوق المالي: هذه الأسواق قد تنتهي إلى إجراء مفاوضات حول القروض ومن خلال هذه المناقشات يقدم للزبون طالب القرض ردا يبين من خلاله مبلغ القرض الذي يطلب بعد مرور فترة زمنية محددة يتلقى هذا العميل إشعار أي الرد على طلبه سواء بالسلب أو الايجاب، ويجري السوق النقدي مفاوضات حول القروض طويلة الأجل وهذه القروض تكون مقدمة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خلال 5 سنوات.

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية

تختلف القروض على أجالها، وتبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها، والضمانات المقدمة وبالتالي تصنيفها تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه وتتمثل في: [2]

أ-حسب أجالها: تقسم القروض إلى:

1-قروض متوسطة الأجل: ويمتد أجلها الى 5 سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية كالمشروعات مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة ...إلخ؛

2-قروض قصيره الاجل: ومدتها عاده لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشاة؛

---

[1] لبصير صورية، **تسيير مخاطر عدم السداد القروض في البنوك التجارية**، مذكره لنيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص مالية واداره المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2015، ص10.

[2] رزيقات حبيبة، برابح راوية، **آلية تسير مخاطر القروض في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص17.

3-قروض طويلة الأجل: وتزيد مدتها عن 5سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع، ويمكن أيضا تقسيم القروض حسب آجالها إلى:

أ-قروض مستحقة الطلب: أي يحق للبنك طلب سدادها في أي وقت يشاء للمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون؛

ب-قروض ممنوحة الأجل: وتقسم إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة؛

ب-حسب الأغراض وتنقسم إلى:[1]

1-قروض استهلاكية: وتستخدم للحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها؛

2-القروض الانتاجية: وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروعات كما تستخدم في تدعيم الطاقات إنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات الصنع والمواد الخام اللازم للإنتاج، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية؛

3-القروض التجارية: وهي تلك القروض الممنوحة لأجل قصيرة إلى المزارعين المنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الانتاجية وتجارية وطابعها موسمي، وتختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد ومنها ما يفضل أنشطة أخرى؛

4-القروض الاستثمارية: تمنح القروض الاستثمارية، لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل حسابها في سندات وأسهم جديده وتمنح والقروض لستات ماريا في شكل قروض لتمويل الدورة الاستثمارية عند الطلب أول أجل لسماسرة الأوراق المالية.

ج-حسب الضمان: تنقسم إلى:

1-قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

1-1-قروض بضمان شخصي: وتمنح بدون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل؛

1-2-قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول؛

2-قروض غير مضمونة: ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل، ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد؛

د-حسب المقترضين: وتنقسم إلى:

[1] رزيقات حبيبة، برابح راوية، مرجع سبق ذكره، ص18.

- قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى؛
- قروض للقطاع الخاص وقروض الحكومة والقطاع العام؛
- قروض المستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال؛
- أراء العملاء وقروض الأخرين.

المطلب الرابع: إجراءات منح القروض:

تمر عملية منح القروض بعدة إجراءات أهمها:[1]

1-دراسة طلبات الائتمان: يتقدم العميل بطلب الحصول على الائتمان وفقا لنموذج معد من قبل البنك يحدد فيه القرض من الائتمان وفترته وجداول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابله شخصية مع العميل الموقوف على الجوانب التي لا يغطيها طلب الائتمان؛

2-تحليل المركز المالي للعميل: تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطلب الائتمان في تحديد الملائمة المالية للعميل وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا؛

3-الاستفسار عن مقدم الطلب: تستفسر ادارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى، إذ تساعد نتائج الاستفسار عن اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض المنح؛

4-التفاوض مع العميل: بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الائتمان تقدم ادارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة؛

5-طلب الضمان التكميلي: ضمن هذا الإجراء فإن ادارة الائتمان تطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان وصلاحيته؛

6-توقيع عقد الائتمان: قد يتفق الطرفان (ادارة الائتمان وطالب الائتمان) على شروط التعاقد وبنود التفاوض، وقد لا يتفقا فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط؛

7-صرف قيمة القرض: بعد توقيع عقد بين البنك والعميل مقدم الطلب الائتمان يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العمي؛

8-سداد الائتمان ومتابعته: من أهم الإجراءات التي تهتم بها ادارة الائتمان هو تحصيل الائتمان وفقا لجدول السداد المتفق عليه في العقد، ولضمان متابعة العملية فإن من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

[1] غويني اماني، مرجع سبق ذكره، ص16-17.

المبحث الثاني: مخاطر العجز عن السداد

تعتبر مخاطر العجز عن سداد القروض من أهم أنواع المخاطر الائتمانية وسنعرج على هذه المخاطر من خلال: المفهوم، المقياس الكمي، وتقلب معادلتها.

المطلب الاول: مفهوم مخاطر العجز عن السداد

سنتطرق في هذا العنصر إلى تعريف العجز عن السداد وكذلك احتمالية العجز عن السداد:

أ-تعريف العجز عن السداد: [1]

هناك عدة تعريفات محتملة «العجز عن السداد» تفويت التزام بالدفع وخرق اتفاق ما والدخول في إجراءات قانونية، ويتم الإعلان عن العجز عن الدفع عندما لا يتم سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 أشهر بعد حلول موعد السداد؛

وخرق اتفاق ما هو عبارة عن عجز فني عن السداد، يؤدي عادة إلى حدوث تفاوض، رغم أن بعض حالات العجز الفني عن السداد لا تهدد بقاء المقترض بالضرورة، ومع ذلك فان بعض اتفاقيات يمكن أن تؤدي أيضا إلى الدفع الفوري إلى كافة الديون المعلقة، وبدون التنازلات الممنوحة من جانب المقرض في مثل هذه الأحوال، يكون المقترض مفلسا فعليا لأنه لا يمكن أن ينجو من سداد كل أموال المقترضة؛

ويمكن أن يكون العجز اقتصاديا بحتا دون أن يرتبط بأي حدث محدد، ويحدث العجز الاقتصادي عندما تنخفض القيمة الاقتصادية عن قيمة الديون المعلقة، والقيمة الاقتصادية للأصول هي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة من الحاضر، فمثل هذه القيمة تتغير باستمرار المعلومات وظروف السوق، أي إذا انخفضت القيمة السوقية عن القيمة السوقية للالتزامات، يعني ذلك أن التوقعات الحالية للتوقعات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية تشير إلى أن الدين لا يمكن سداده؛[2]

مثل هذا العجز الاقتصادي عن السداد من الواضح أنه دو معنى، رغم أنه لا يؤدي إلى القيام بعمل تصويب وتعريف العجز عن السداد مهم في تقدير فرص العجز عن السداد من واقع السجلات التاريخية مثلا وتعتبروا وكالات التقدير أن عجز عن السداد حدث عندما لا يتم للسداد التعاقدي لمده 3 أشهر على الأقل، والأحداث المختلفة للعجز عن السداد لا تؤدي بالضرورة إلى خسائر فورية بالضرورة ولكنها تزيدها بالتأكيد من احتمال العجز النهائي عن السداد الذي هو الافلاس.[3]

ب-احتماليه العجز عن السداد:

---

[11] لبصير صورية، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص104.

[3] فضيلة بوطرة، **دور الية التامين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية**، دراسة حالة البنوك العمومية في ولاية تبسة، جامعة تبسة، 2014، ص187.

تقاس مخاطر العجز عن السداد بواسطة احتمالية أن يحدث أثناء فترة زمنية معينة وتتوقف هذه المخاطر على المركز الائتماني للمقترض لعدة عوامل مثل: النظرة المستقبلية السوقية، حجم الشركة، عواملها التنافسية ونوعية الادارة وحملة الأسهم؛

ولا يمكن قياس احتمالية العجز عن السداد مباشرة، بل بعدة طرق منها: الإحصاءات التاريخية لحالات العجز عن السداد، ويكون جمع البيانات إما داخليا أو الحصول عليها من وكالات التقدير أو من السلطات المركزية، حيث يمكن اشتقاق نسبه حالات العجز عن السداد في فترة زمنية معينة الى العينة الحالية للمقترضين، ويمثل معدل العجز عن السداد في غالب كبديل تاريخي الاحتمالية، إلا أن هذه البيانات التاريخية لا تعكس احتمالات العجز عن السداد المتوقعة؛

وهناك أنواع عديدة للتقديرات: تقديرات إصدار الدين، تقديرات المصدرين، تقديرات الصناعة، ومعظم الأحوال، تقدر الوكالات لنوعية مخاطر اصدار دين ما، وتعرف نوعية المخاطرة «بشدة الخسائر» وتتوقف على كل من احتمالية العجز عن السداد والاستردادات في حالة العجز عن السداد ورغم أن مثل هذه التقديرات تجمع بعدين، بدلا من مخاطرة العجز عن السداد فقط، إلا أنها غالبا ما يتم اجراء جدولة متقاطعة لها مع احصائيات العجز عن السداد، و هناك أنواع أخرى متطورة مثل: تقديرات الأطراف المقابلة وهي تقديرات المصدرين دون تقديرات اصدارات الديون؛

تشمل تقديرات البنوك في الغالب أبعاد أخرى غير مخاطرة العجز عن السداد والاسترداد، ويمكن أن تستخدم تقديرات البنوك التجارية في تقدير العميل والتسهيلات المختلفة القائمة على العميل بشكل منفصل.

المطلب الثاني: المقياس الكمي لمخاطر العجز عن السداد:

إن المقياس الكمي الكافي لمخاطر العجز عن السداد هو احتمالية العجز عن السداد، والمقاييس الفعلية المتاحة هي إما التقديرات أو الاحصائيات التاريخية عن حالات العجز عن السداد، وهذه يمكن استخدامها كبدائل لمخاطرة العجز عن السداد، وهناك طريقه أخرى لقياس المخاطرة المذكورة كميا وهي تقدير احتمالية العجز عن السداد بناء على بعض خصائص المؤسسة.[1]

أ- تكرارات التاريخية لحالات العجز عن السداد:

هناك ارتباط ذو دلالة بين تقديرات والتكرارات العجز عن السداد، ويتم نشر مثل هذه البيانات سنويا بواسطة وكالات التقدير عن فترات متنوعة ولفئات تقدير مختلفة ومعظم عملاء البنوك لا يتم اعطائهم تقديرات بواسطة الوكالات، ولكن يتم ذلك داخليا، واذا أمكن تحديد تناظر بين مقياس التقدير الداخلي ومقاييس التقدير الوكالات، فإن ذلك يوفر صلة بين التقديرات الداخلية والتكرارات العجز عن السداد التاريخية(**الشكل رقم 01**)هذه المنهجية بسيطة التنفيذ، رغم أن التناظر بين المقاييس التقدير الداخلية والخارجية يمكن أن يكون تقريبيا فقط.

الشكل رقم 01: التقديرات الداخلية للتقديرات الخارجية واحصائيات العجز عن السداد

[1] لبصير صورية، مرجع سبق ذكره، ص 66

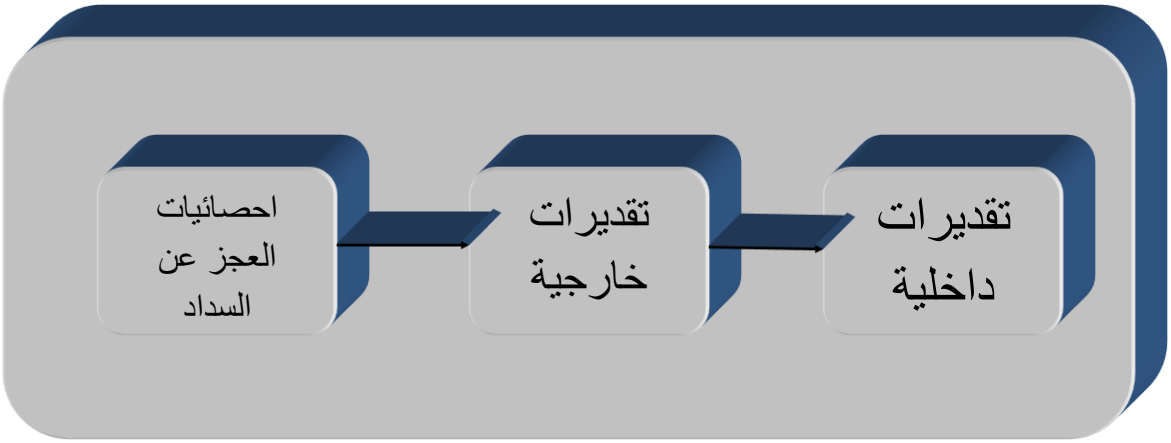

المصدر: شريف مصباح ابو كرش، **ادارة مخاطر الائتمان المصرفي، المؤتمر العلمي الدولي**، الاستثمار والمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة الخليل، فلسطين، ماي 2005، ص25.

ب- تقديرات الوكالات وتكرارات العجز عن السداد:

توفر البيانات المتاحة من الوكالات التقدير معلومات وثيقة الصلة من وجهة النظر الاحصائية وهي تشمل لكل فئة تقدير:

- تكرارات العجز عن السداد سنويا أو لفترات زمنية أطول؛
- تقلب التكرارات السنوية بمرور الوقت، وينتج من التغيرات في الظروف الاقتصادية العامة؛
- مصفوفات الانتقال أو تحول بين فئات التقديرات، وهذه النسب المئوية للإصدارات التي يتغير فيها تقدير x إلى التقدير y أثناء فترة زمنية معينة، مثل هذه النسب المئوية متاحة عن كل ازدواج فئات التقديرات x و y؛

وتقترب معدلات العجز عن السداد من الصفر فيما يتصل بالصفات الأفضل للمخاطرة، وتزداد إلى نحو 8% سنويا بالنسبة لفئة التقدير الأدنى (في مقياس التقدير المبسط ذو فئات الست)، ويوضح **الجدول رقم 01** حجم معدلات العجز عن السداد السنوي لفئات التقدير الست في مقاييس تقدير مودي Moody المبسط، حيث تتفاوت القيم الفعلية كل سنة وتتميز تقديرات ثلاث الأولى للمقترض (درجة المضاربة).[1]

بسبب ما تنطوي عليه المخاطرة أعلى بكثير وبالنسبة للمقترضين درجة الاستثمار يكون معدل العجز عن السداد السنوي أقل من 0.1% أما بالنسبة للمقترضين درجة المضاربة يتراوح بين 0.2% و 8% سنويا والعلاقة بين التقديرات ومعدلات العجز عن السداد أبعد ما يكون عن التناسب، بحيث تتغير الزيادة في المعدل العجز السادات من فئة الى أخرى بشكل جذري عند الهبوط إلى أسفل مقياس التقدير،

[1] شريف مصباح ابو كرش، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، المؤتمر العلمي الدولي، الاستثمار والمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة الخليل، فلسطين، ماي 2005، ص25.

ولتحسين التقدير بمقدار درجة واحدة سيكون التباين المطلوب لمعدل العجز عن السداد 6% للفئتين الأخيرتين من المقياس، بينما نقص صغير قدره 0.020% يكفي لتحسين الدرجة من Aa إلى Aaa، هذا القانون له تداعيات وانعكاسات هامة، فالتقديرات هي التي تحرك تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك، وتحسين فئة تقدير البنك يمكن ان يتم نظريا عن طريق تحسين القدرة الاجمالية للبنك عن الدفع غير أن التحسين المطلوب في القدرة على الدفع(اليسر) لكسب فئة تقدير واحدة مقاسة من حيث معدل العجز عن السداد أعلى كثيرا في الدرجات الأدنى من المقياس منه في الدرجات الاعلى **الجدول رقم 01 وشكل رقم 02**:[1]

الجدول رقم 01: حجم معدلات العجز عن السداد السنوي لفئات التقدير الست في مقاييس تقدير مودي MOODY المبسط.

تقديرات Moody	معدلات العجز عن السداد السنوية
Aaa	0.02%
Aa	0.04%
A	0.08%
Baa	0.20%
Ba	1.80%
B	8.30%

الشكل رقم 02: معدلات العجز عن السداد والتقديرات السنوية.

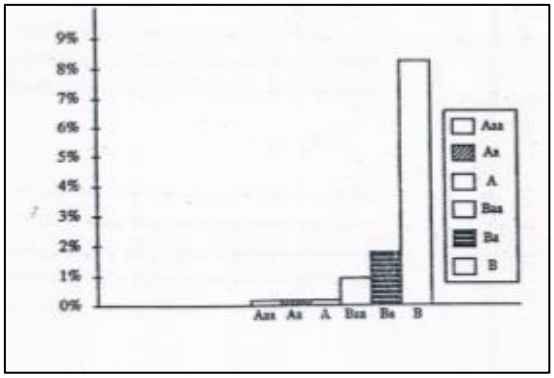

المصدر: حماد طارق عبد العال، **إدارة المخاطر–افراد، إدارات**، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر،2003، ص262.

المطلب الثالث: تقلب معدلات العجز عن السداد

تكون معدلات العجز عن السداد غير مستقرة، ويمثل تقلب معدلات العجز عن السداد التاريخية السنوية الانحراف المعياري للقيم الملاحظة، أي عندما يزداد التقلب مع مستوى معدل العجز عن السداد عندما ينخفض التقدير، ويتسق ذلك ما حقيقة ان معدلات العجز عن السداد المنخفضة أقرب إلى حد القيمة الصفرية الذي يحدد من تباينها، وهذه التقلبات متاحة من واقع السلاسل الزمنية لمعدلات العجز عن السداد عبر آجال متفاوتة، وإذا كان التقلب مرتفعا تكون الانحرافات المحتملة لمعدل العجز عن السداد حول المتوسط الكبيرة و العكس إذا انخفضت، إما الخسارة غير المتوقعة تكون أعلى في الفئة الأولى وتقلب معدل العجز عن السداد أساس أو قاعدة بسيطة لقياس الخسارة غير المتوقعة في محافظ القروض وتتناسب الخسارة غير المتوقعة مع هذا الانحراف المعياري، و الخسارة المتوقعة متناسبة مع معدل العجز عن السداد المتوسط، **الشكل رقم03**

الشكل رقم 03: متوسط تقلب معدلات العجز عن السداد التاريخية:

[1] حماد طارق عبد العال، **إدارة المخاطر–افراد، إدارات**، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر،2003، ص262.

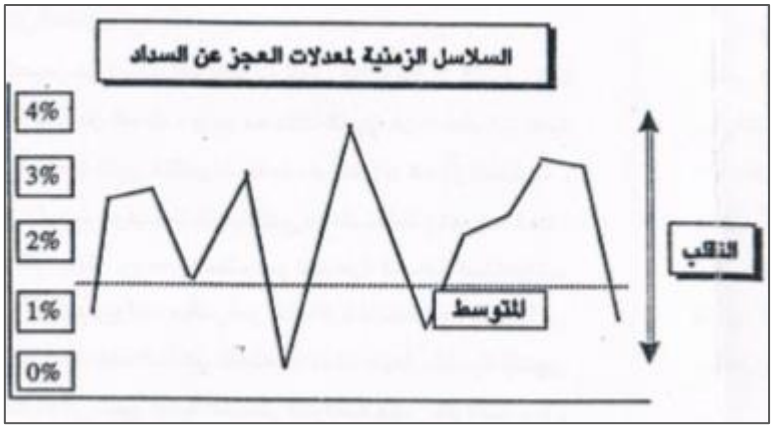

المصدر: شريف مصباح ابو كرش، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، المؤتمر العلمي الدولي، الاستثمار والمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة الخليل، فلسطين، ماي 2005، ص25.

أ–معدلات وأفق العجز عن السداد التاريخية:

تزيد معدلات العجز عن السداد المتراكمة مع المدة، فكلما طالت الفترة، كلما ارتفعت فرص ملاحظة عجز السداد، ونمو معدلات العجز عن السداد التراكمية مع المدة ليست تناسبيا، في حين تكون التقديرات عالية، أو معدلات العجز منخفضة، تكون الزيادة أكثر من تناسبية، وفيما يتعلق بالتقديرات المنخفضة ومعدلات العجز العالية تكون أقل تناسبية، ويحسن مقترضو المخاطرة المنخفضة تدهور في المخاطرة عندما يمر الوقت، وفي تقدير قيمة الخسائر المتوقعة وغير متوقعة معا، وهي موضحة في **الشكل رقم 04**

الشكل رقم 04: الخرائط الزمنية وتقلب معدلات العجز عن السداد

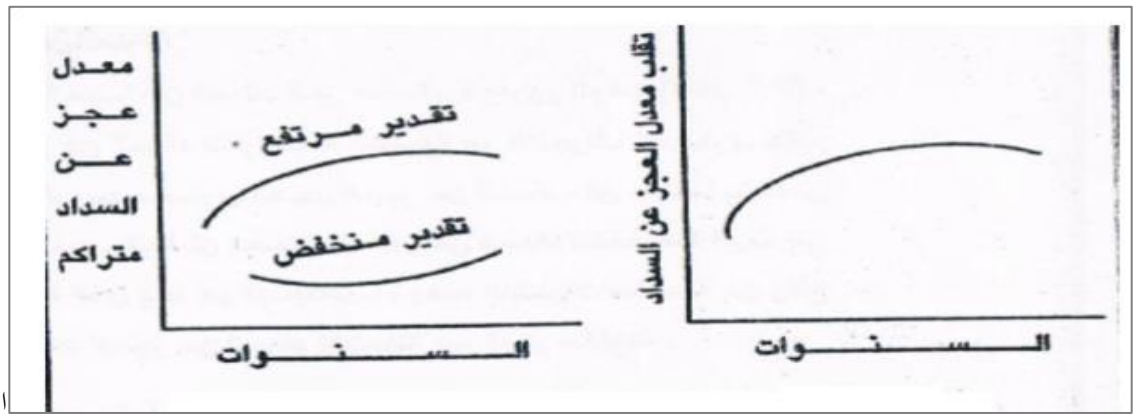

المصدر: شريف مصباح ابو كرش، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، المؤتمر العلمي الدولي، الاستثمار والمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة الخليل، فلسطين، ماي 2005، ص25.

تتغير المخاطر بمرور الوقت، حيث تتحسن أو تتدهور، وهذه التحولات تعبر عنها تكرارات الانتقال بين فئات المخاطرة، ومثل هذه التكرارات التحويل كمعدل انتقال (%) بين الفئات المجاورة للتقديرات وهناك تركز من التكرارات العالية على طول الخط الاول

المنحرف في المصفوفة، وفي هذا المثال فإن احتمالية التحول أو الانتقال من الفئة A إلى B هي 2% في حين أن احتمال عدم تغير تقدير A هو 95%.[1]

الجدول رقم 02: مصفوفات الانتقال بين فئات التقدير.

فئة X	فئة Y			
	A	B	C	عجز عن السداد
A	95%	3%	%1	%0
B	%2	%93	%4	%1
C	%0	%4	%91	%4

المصدر: حماد طارق عبد العال، **إدارة المخاطر-افراد، إدارات**، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر،2003، ص264.

المبحث الثالث: أثر مخاطر العجز عن السداد

لمخاطر العجز عن السداد أثر القروض وعلى التمويل والذي سنتطرق إليه في المطالب التالية:

المطلب الاول: أثر مخاطر العجز عن السداد على القروض

وتترجم الأخطار محاسبيا من خلال حسابات المؤونات والخسائر، وتؤثر هذه على النتيجة الصافية وتدهورها، كذلك تؤدي إلى إضعاف الملاءة للبنك، وتتجلى آثار مخاطر القروض في: [2]

أ-تدهور نتائج البنك: أن هذا التدهور هو عائد إلى تفاقم المؤونات والخسائر المتعلقة بعدم تسديد الحقوق؛

ب-تدهور الملاءة المالية للبنك: في حالة تسجيل البنك لنتائج غير كافية على احتواء الخسائر المسجلة فإنه يكون محيرا في هذه الحالة على تغطيتها بواسطة الأموال الخاصة وهذا ما قد يؤدي هو كذلك بدوره إلى تسجيل تدهور في ملاءة البنك؛

ج-تدني التصنيف الائتماني للبنك: النتائج التي تحققها البنوك هي من بين أهم المعايير التي تعتمدها وكالات التصنيف الائتماني والتي من أشهرها Stander and bonds و mods، و تختلف التصفيات من وكالة الى أخرى حسب معايير الخاصة، والتي تدل على مقدرة البنك من عدمها على مواجهة المخاطر المختلفة؛

د-الخطر الكلي (الاجمالي): إن مخاطر القرض يمكن أن تتطور إلى خطر عام يمس البنوك بصفة عامة وليس البنك لوحده، ذلك الترابط الوثيق بين وحدات القطاع البنكي، حيث أن إفلاس بنك واحد يؤثر على جميع البنوك الأخرى وقد يؤدي إلى إفلاس أحدها، بحيث أن

[1] شريف مصباح أبو كرش، مرجع سابق، ص25

[2] M Mathieu ; **l'exploitation bancaire et le risque du crédit,** revue banque éditeur, paris, 2005, p61.

البنك المفلس لا يمكن أن يسدد الأموال المستحقة عليه للبنوك الاخرى، مما بسبب حالة من العجز في السيولة لدى البنك المقرض مما قد يؤدي إلى إفلاسه هو الاخر.

المطلب الثاني: أثر مخاطر العجز عن السداد على التمويل

إن إقامة علاقة مالية مباشرة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي أمر ممكن، لكن وجود مثل هذه العلاقة التمويلية تصادفها مجموعة من الصعوبات بالنسبة للطرفين مما يؤثر بالسلب على العملية التمويلية، ونلخص ذلك فيما يلي[1]:

- تظهر هذه العلاقة المباشرة مشكلة أولى تتمثل في صعوبة تعارف طرفي العلاقة في الواقع، كيف لي أن أعرف أن فلان له فائض مالي مالم أكن أعرفه معرفة شخصية؛
- حتى وان تم التعارف ما بين هذين الطرفين، فليس من السهل أن يكون هناك توافق في الرغبات من حيث الزمان والمكان. فمن الوارد أن يكون صاحب العجز، يحتاج إلى هذه الأموال في شهر مارس مثلا ولكن صاحب الفائض لا يستطيع تعبئتها الا في شهر أفريل، كما أنه ليس من المستبعد أن يكون طرفا العلاقة غير متواجدين في نفس المكان، وهو ما يخلق مشكلة التلاقي بينهما، قد يكون صاحب الفائض المالي يسكن صاحب العجز المالي مدينة وهران مثلا، فكيف لهما أن يلتقيا؛
- صعوبة توافق الرغبات من حيث المبلغ، فقد يكون صاحب العجز المالي يحتاج إلى مبلغ أكبر من الفائض المالي للطرف الآخر لهذه العلاقة المالية المباشرة، ويصبح من اللازم على صاحب العجز أن يبحث عن شخص آخر لاستكمال حاجته المالية، مع إمكانية ظهور نفس المشاكل السابقة على فرض أن هذه المشكلة قد حلت؛
- إن هذه الصعوبات لا تسمح بخلق الظروف الملائمة الاستعمالات المثلى لموارد التمويل المتاحة، وتدفع بكل تأكيد إلى التفكير في البحث عن سبل وطرق أخرى، من أجل توفير الجو الملائم والأدوات الضرورية لضمان نجاعة أكبر في استعمال الأموال، ومن الضروري الإشارة إلى أن تجنب هذه المصاعب يمر عبر عملية تطبيق لهذه العلاقة كلما أمكن ذلك.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص65.

خلاصة الفصل الأول:

توصلنا من خلال ما تناولناه في هذا الفصل أن القروض هي مبادلة مال حاضر مقابل الوعد بالتسديد في فترة يتفق عليها مسبقا، كما أن عملية الإقراض تمثل المحور الأساسي لعمل البنك التجاري، واتضح أيضا أن القروض تقسم حسب مجموعة من المعايير إلى عدة أنواع وآجالها وشروط منحها، إلا أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة أثناء عملية الإقراض أهمها مخاطر عدم السداد والتي بصفة عامة يمكن تعريفها بأنها المخاطر التي يتخلف عنها العملاء في الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ويولد عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض للطرف الآخر، ويترتب عن ذلك آثار تؤدي إلى تدهور وإضعاف القوائم المالية للبنك.

الفصل

الثاني

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل بإسقاط ما قمنا بدراسته نظريا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة التي وقع اختيارنا عليها لما لها من دور فعال وبارز في الاقتصاد الوطني خاصة في الظروف الراهنة معتمدين في ذلك على منهج دراسة حالة لتوضيح أثر مخاطر عدم السداد على البنوك التجارية.

وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الملامح التنظيمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثاني: القروض البنكية وإجراءات منحها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثالث: القواعد الاحترازية لجنة بازل 3 في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: الملامح التنظيمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة، التي ترمي اليها المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

أولا: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

1. المؤسسة الأصل:

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 الهجري الموافق ل 13 مارس 1982 الصادر في جريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتبار شركة وطنية ذات مساهمة براس مال 33.000.000.000 دج ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي والمعنوي؛

انشا البنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطبعها الفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف؛

هو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، واوكلت وكالاته سنة 1985 الى 269 وكالة منها 6 رئيسية و31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل، ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bank rsalmanch لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و668 عالميا من أصل 4100 بنك.

المؤسسة الفرعية وكالة المسيلة رقم 904:

انشات الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين اخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدا العمل بها 1984 و1988 هذه المنطقة تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة الى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة والى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دور أكثر في النشاط الاقتصادي، إضافة الى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروريا‌تها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية؛

ان وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم الخدمات البنكية المتنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام او الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

الشكل رقم 05: يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

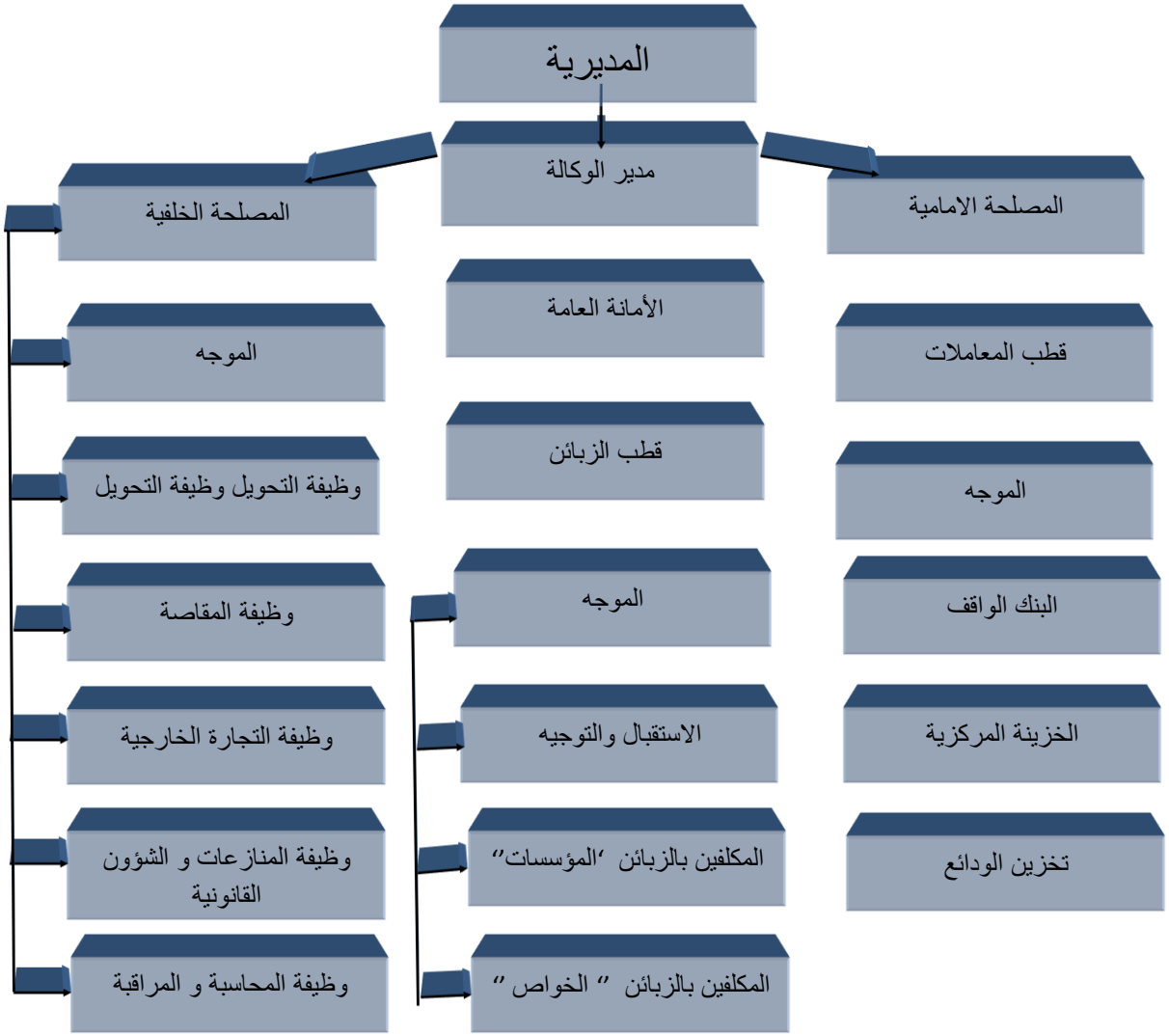

المصدر: من المعلومات المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق اهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة الى المصالح التالية:

1. **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة اذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، وينفذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما الى تحقيق الربح للبنك؛
2. **نيابة المديرية:** النائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسمى في حال غيبه او حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADRووسائله واعماله سيرا عاديا؛

3. **الأمانة العامة:** السكريتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك بالإضافة إلى الاعمال المكتبية كطباعة الوثائق وارسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما انها تمثل الوسيط بين العمال والعملاء والمدير هذا الاخير يكون على علم بكل بريد صادر ووارد؛
4. **وظيفة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورها النقدية أي بيع وشراء او في شكل تحويلات اضافة الى اعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الاجنبية التي بواسطتها، يتم تحويل الاموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون الى حساب المورد في الخارج؛
5. **وظيفة الصندوق:** تعتبر انشطه مصلحه لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل يتكون من صندوقين ثانويين الاول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الاجنبية ويضم كل من:

- **فرع البنك:** بسيرها الشباك الذي يقوم بعمليات الشبك حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الاخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب؛
- **فرع التمويل:** يتم نقل مبلغ من حساب الى حساب آخر وهو تمويل مباشر؛
- **غرفة المقاصة:** في حال تحويل غير مباشر اي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين ان الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثله في اقليم معين.

6. **وظيفة الحسابات:** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الادارية اي النظام الاداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية اي متابعه محاسبات البنك الداخلية من ميزانيه التسيير والتجهيز؛
7. **وظيفة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك حيث انها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف انواعها واشكالها وتأخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على اساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استيراد القرض كاملا مع قيمه نسبه الفائدة؛
8. **وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات:** تتخصص هذه المصلحة في متابعه النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من اهم وظائفها:

- تمثيل البنك امام الجهات القضائية والادارية والأمنية؛
- الاشراف على دراسة وقسمه الشركاء؛
- الاشراف على خلق الحسابات.

9. **وظيفة الاستغلال:** تسمى ايضا بمصلحه التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حساب بات واكتتاب سندات وايداع مبالغ مالية)؛
10. **وظيفة المراقبة والميزانية:** وهذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والاجور والاعتمادات والعمال الميزانية فتقوم بإعداد الاجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالة المركزية والوكالات الفرعية.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

أولا: المهام

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك التجاري تتمثل مهامه في:

1. معالجة جميع العمليات التي يقوم بها اي بنك تجاري (قرض، صرف، خزينة)؛
2. فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبها بهذا الشأن؛
3. المشاركة في جميع المجالات التوفير والاحتياط؛
4. التعامل مع مؤسسات القرض العمومي؛
5. تمويل مختلف العملات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني؛
6. منح قروض قصيرة او متوسطة او طويلة المدى؛
7. مراقبو تناسق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها وهذا تحت وصية السلطات المعنية؛
8. تتدخل دوريا في وضعيتها وتسييرها المالي؛
9. يتم البنك جملة من قروض الاستغلال لتمويل الحملات الفلاحية وكذا الموازنة الوضعية المالية للمؤسسات (السحب على المكشوف، تجهيزات بنكية)؛

ثانيا: الأهداف

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك بدر ان يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة اخرى وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية ومن اهم اهداف المسطرة من طرف ادارة البنك ما يلي :

1. توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
2. تحسين نوعيه وجوده الخدمات؛
3. تحسين العلاقات مع الزبائن؛
4. الحصول على أكبر حصة من السوق؛
5. طوير العمل المصرفي قصد تحقيق أكبر قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في مرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح على السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية كما بذل القائمون على البنك مجهودا كبيرا لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق؛

كما سعى البنك الى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم للحصول على أكبر قدر مع المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الاهداف بفضل قيامه ب:

1. رفع حجم الموارد بأقل تكليف؛
2. توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
3. تسير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المطلب الثالث: مصادر تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

من اجل القيام بمهامه على أكمل وجه ولتحقيق اهداف المسطرة فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يستعمل كل وسائل المنقولة منها وغير المنقولة منها التجارية والمالية التي بحوزته وحسب ما جاءت به المادة 25 من المرسوم رقم 82-106 والمتعلق بمصادر بنك الفلاحة والتنمية الريفية فان هذه الأخيرة تتكون من:

1. راس مال البنك واحتياطه؛
2. الودائع المحصل عليها من الزبائن؛
3. الاموال التي توضع تحت تصرف البنك؛
4. تسبيقات الخزينة المخصصة لتمويل برامج التنمية؛
5. القروض الممنوحة من طرف البنك المركزي بتطبيق سعر اعادة الخصم.

المبحث الثاني: القروض البنكية واجراءات منحها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

لكي يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم القروض عليه اعتماد عدة اجراءات كما تحدد ادارة البنك مبادئ الطلب على كل نوع من أشكال القروض وتقييم فاعلية وقابلية البنك في تلبية هذه الطلبات ومن تم اتخاذ عده اجراءات من اجل تحصيلها.

المطلب الاول: اجراءات منح القروض

ان عمليه منح القروض لا تتم مباشره بعد تسليم الملف بل تتطلب اجراءات متعددة وطويلة الأمد، حيث يكون هناك متابعة دقيقة للملف من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية التقنية وحتى الاجتماعية، وتمر هذه العملية بعدة مراحل اساسية اهمها:

أولا: مرحلة الاستقبال

حيث تمر هذه المرحلة بمجموع من الخطوات

1. **استلام الملف:** حيث يتكون الملف مما يلي:

إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت اهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي
- نسخة طبق الاصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية)
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية
- شهادة عمل او شهادة اخرى
- دراسة تقنية او واقتصادية للمشروع

⬅ إذا كان المقترض شخصا معنويا (مؤسسة) فاهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي
- نسخة من السجل التجاري المصادق عليها
- عقد الملكية او الايجار لمحل المشروع رقم التسجيل في إدارة الضرائب مع

ضرورة وجود 3 نسخ للملف حيث

- نسخة للمكلفين بالقروض
- نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال
- نسخه للإدارة العامة

2. التحقق من جميع الاوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.
3. تسليم ورقه لصاحب او طالب القرض بتبليغه بوصول الملف كاملا.

ثانيا: مرحلة الدراسة

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي :

قائمة مكونة من فقرات: لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية...)

دراسة تحليلية: عن طريق تحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول الحسابات، النتائج)

تحديد نوع القرض على اساس طلب الزبون وملفه

تحديد قيمة القرض:

- إذا كان المبلغ اقل او يساوي 2500000 دج الدراسة تم على مستوى المكلفين بالقروض؛
- إذا كان 2500000«المبلغ «50000000دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال؛
- إذا كان أكبر تماما من 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى الادارة العامة؛
- هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة الملف حيث إذا كان قرض متوسطة او طويل اجل يدفع 10000 دج
- قرض قصير هل اجل يدفع 200 دج.

ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار

1. في حالة رفض الطلب يعاد الملف الى صاحبه
2. في حاله الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي :

- الضمانات:

✓ **رهن حاضر:** قبل الاستفادة من القرض مثلا رهن عقاري

✓ **رهن غير حاضر:** بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي العتاد

- الفاتورة
- العتاد
- **نسبة تمويل البنك:** النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر بحيث المشاريع التي لها مخاطر كبيره تدخل بنسبه قليله وتتراوح نسبه التمويل بنك عموم بين 50% إلى 70%

المطلب الثاني: القروض التي تمنحها الوكالة

تلجا المؤسسات الى الاقتراض من البنوك بصفة عامة ومن البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالاتها بصفة خاصة من اجل تمويل احتياجاتها، وتصنف القروض من المقدمة من طرف الوكالة:

أولا: قروض الاستغلال

ان عمليات تمويل الاستغلال بصفة مباشرة او غير مباشرة في التمويل اليومي للمؤسسة وهي تتعلق بالتموين بالإنتاج، وتوزيع الخدمات والخبرات وهي تشمل:

- قروض الصندوق الموجهة لتمويل دورة الاستغلال.
- الخصم الموجه لتزويد سيولة المؤسسة.
- قروض الامضاء والتي عند استحقاقها تحدث حسم على سيولة وخزينة المؤسسة.

ثانيا: قروض الاستثمار

- يمول القروض المتوسطة وطويلة الاجل مجموعة الاستثمارات التي تضعها المؤسسة في الخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتها اجتماعيا، النفقات المتعلقة بالمصانع، المخازن والآلات، وتكون الشروط الخاصة بالقرض مكيفة مع قدرة المؤسسة على التسديد؛
- وتخضع عامة المشاريع الصناعية والسياحية للاستثمار طويل الاجل في حين تخضع المشاريع النوعية الاقتناء تجهيزات العمل النقل البضائع للتمويلات متوسط الاجل؛
- كلما يقوم البنك الفلاحة والتنمية الريفية بمشاركة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل استثماراتهم.

ثالثا: القروض الخارجية

قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية (تصدير واستيراد) لذا تلجا الى القروض الخارجية والتي تأخذ الاشكال التالية:

- قرض المشتري
- قرض المورد
- قروض مالية

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة لدى بنك BADR وكالة المسيلة لاسترداد أمواله

من الإجراءات المتبعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاسترداد أمواله ما يلي:

في بداية الامر وفي حال تأخر العميل عن سداد قرضه، يتصل البنك به لإبلاغه لحلول وقت السداد وهو ما يعرف بالإنذار الأول، يرسل البنك إنذارا ثانيا، بعد ذلك ومع استنفاذ البنك لحالات انذار العميل، يلجا الى المعالجة لقانونية والقضائية، من خلال مصادرة املاكه والمقدمة في شكل ضمانات وبيعها في المزاد العلني لاسترداد مبلغ القرض، وفي حال عدم قدرة العميل على السداد يتم تنفيذ العقوبة القانونية بالسجن؛

وهناك ما يسمى بفرض جدولة الدين، وهذا إذا كان العميل لم يستطع تسديد ديونه يذهب الى البنك ويطلب منهم قبل ان يخسر ويقع في الإفلاس بغرض إعادة جدولة الدين ثم يتقدم البنك بنسبة 50% الى الزبون لإعادة تجديد قرضه؛

وقبل منح القرض نذهب نستفسر في البنوك الأخرى، إذا كان هذا الشخص عنده ديون من قبل ام لا لكي يتجنب الوقوع في خطر عدم السداد؛

وهناك مجموعة من العناصر يجب ان يقوم بها البنك قبل منح القرض لتجنب الوقوع في الخطر أهمها:

- دراسة المشروع دراسة اقتصادية دقيقة أي تنظر الى المعدات كيف تعمل وجدتها
- نسبة نجاح المشروع
- المردودية المتوقعة للمشروع
- المكان الذي يتم فيه المشروع جيد ام لا اي ندرس المشروع من كل النواحي ومدى نجاحه ومدى خطورته قبل منح القرض كي نتجنب الوقوع في خطر عدم السداد الا ان هذا لا يمنع البنك من الوقوع في المخاطر فهي تقع وتحاول النهوض والحيطة والحذر مرة ثانية واستعمال طرق وأساليب وقائية جيدة أحسن من قبل لكي تتجنب هذا.

المطلب الرابع: حصيلة القروض المسددة وغير المسددة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة:

عند مقابلتنا لرئيس مصلحة القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة قصد التعرف على حصيلة القروض المسددة وغير المسددة في الثلاث سنوات الماضية (2020/2019/2018) تم تزويدنا بالمعلومات التالية:

جدول رقم 03: مجموع القروض المسددة وغير المسددة للسنوات (2020/2019/2018):

البيان / السنوات	مجموع القروض الممنوحة	النسبة%	مجموع القروض المسددة	النسبة%	مجموع القروض غير المسددة	النسبة%
2018	315877032,1	100	112680454,13	35,67	203196578,05	64,32
2019	107340556,7	100	57850325,01	53,89	49490231,73	46 ,10
2020	183776201,8	100	113230654,20	61,61	70545547,57	38 ,38

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من مصلة القروض بالوكالة.

يمثل الجدول نسبة القروض المسددة وغير المسددة الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة خلال ثلاث سنوات السابقة (2020/2019/2018)؛

- 2018 :

قدر مجموع القروض التي منحها بنك BADR بولاية المسيلة سنة 2018 ب 315877032,1 دج، حيث بلغ مجموع القروض المسددة ب 112680454,13 دج أي بنسبة 35,67% ، أما مجموع القروض غير المسددة لنفس السنة فقدر ب203196578,05 دج أي بنسبة 64,32% ، ونلاحظ أن مجموع القروض غير المسددة لسنة 2018 أكبر من مجموع القروض المسددة بنسبة 28,65 % .

- 2019 :

بلغ مجموع القروض التي منحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة سنة 2019 ب107340556,7 دج، وقدر مجموع القروض المسددة ب 57850325,01 دج أي بنسبة 53,89 % ، ومجموع القروض غير المسددة قدر ب 49490231,73 دج بنسبة 46,10% ، نلاحظ أن مجموع القروض غير المسددة انخفض بالنسبة لسنة 2019 عن مجموع القروض المسددة بنسبة 7,79 % .

- 2020 :

قدر مجموع القروض التي منحا بنك BADR وكالة المسيلة سنة 2020 ب183776201,8دج، قدر مجموع القروض المسددة ب113230654,20 دج بنسبة 61,61% ، ومجموع القروض غير المسددة قدر ب70545547,57 دج أي بنسبة 38,38% ، نلاحظ ارتفاع مجموع القروض المسددة لسنة 2020 عن مجموع القروض غير المسددة بنسبة 23,23% .

القروض المسددة فيما يخص احصائيات (2020/2019/2018):

الشكل رقم 06: مجموع القروض المسددة لسنوات(2020/2019/2018):

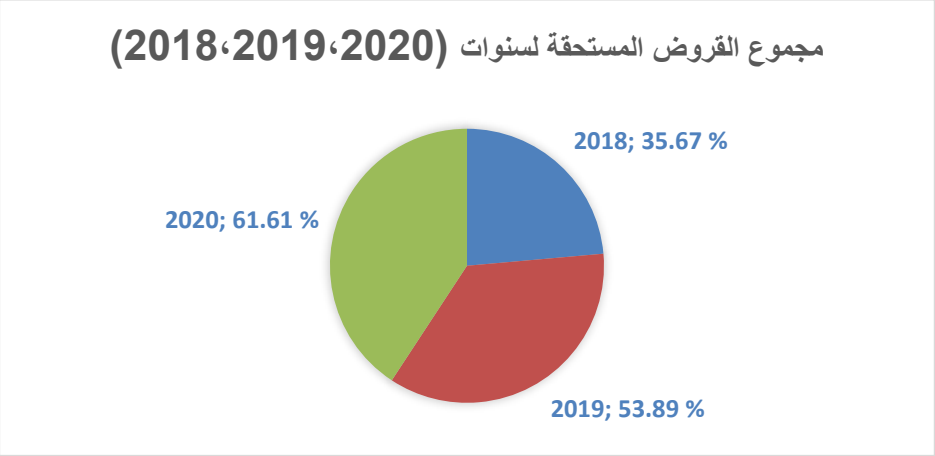

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعومات المقدمة من طرف البنك BADR

- يمثل الشكل نسبة القروض المسددة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة للسنوات الثلاث الماضية (2020/2019/2018)
- نلاحظ أن نسبة القروض المسددة في تزايد خلال السنوات الثلاث عن نسبة القروض غير المسددة التي منحها البنك لتحقق أكبر نسبة سنة 2020 والتي بلغت 61,61% .

القروض غير المسددة فيما يخص إحصائيات(2020/2019/2018):

الشكل رقم 07: مجموع القروض غير المسددة لسنوات (2020/2019/2018):

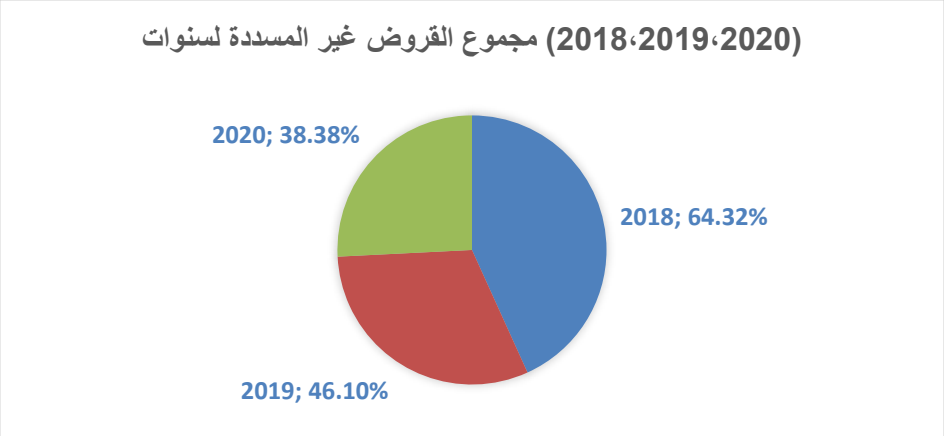

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف بنك BADR

- يمثل الشكل نسبة القروض غير المسددة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة للسنوات الثلاث الماضية (2020/2019/2018)
- نلاحظ أن نسبة القروض غير المسددة في تنخفض خلال السنوات الثلاث عن نسبة القروض غير المسددة التي منحها البنك لتحقق أقل نسبة سنة 2020 والتي بلغت نسبة 38,38%

المبحث الثالث: القواعد الاحترازية للجنة بازل 03 في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نتيجة الازمة المالية الاخيرة إطلاق انهيار بنك" ليمان بروذر" الامريكي في 16 ابريل 2008 شراره ازمة مصرفية عالمية استلزم التغلب عليها مليارات الدولارات في صوره اعانات حكومية، اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعه من القواعد الجديدة بعد عامين من انهيار بنك ليمان الامريكي وجاءت لجنة بازل (03) في محاولة لإعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر.

المطلب الاول: معدلات الامان

الفرع الاول: نسبتي الملاءة والسيولة

يجب على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بنسبة الملاءة والسيولة لتضمن سيولتها بالتالي ملائتها اتجاه المودعين هما:

اولا: نسبة الملاءة

يجب ان تمثل 8% لكن الخصوصية البنوك في الجزائر فيما يخص التزاماتها باتجاه قطاع العمومي وضعت مراحل للوصول الى هذه النسبة طبقا للأمر 94 /74 الصادر في 29 /1994/11 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية في مادته الثالثة وهذه المراحل هي:

- 4% ابتداء من نهاية جوان 1995
- 5% ابتداء من نهاية ديسمبر 1996
- 6% ابتداء من نهاية ديسمبر 1997
- 7% ابتداء من نهاية ديسمبر 1998
- 8% ابتداء من نهاية ديسمبر 1999

ثانيا: نسبة السيولة

تهدف الى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في اي خطة ومن جهة اخرى الى قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية.

الفرع الثاني: راس المال الادنى للمصاريف

ان اول قاعدة متبعة في الجزائر تتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الائتمانية، والتي تلزم البنوك بوضع حد أدنى لراس مالها للقيام بوظائفها، وذلك وفق قانون النقد والقرض، علما ان:

- 100 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية التي تقوم بكل العمليات الائتمانية ما عدا تلقي الاموال من الجمهور وفي هذه الحالة يجب ان لا تقل الاموال الخاصة عن 50% من المجموع.
- 500 مليون دج بالنسبة للبنوك التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية (تلقى الأموال من الجمهور، عمليات القرض، تسيير طرق الدفع) وفي هذه الحالة يجب ان لا تقل الاموال الخاصة عن 33% من المجموع.

اولا: تغطية المخاطر وترجيحها

لإمكانية تغطية المخاطر الناجمة عن نشاط البنك، تضمنت قواعد الحذر نظام خاص لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر اموال الميزانية القروض المختلفة او خارج الميزانية (الالتزامات بالإمضاء)، فتم ادراج معاملات الترجيح مستوى الخطر تتراوح من (0% إلى 100%) تطبق على مختلف التزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفقا لنوعية العميل وطبيعة العملية.

ثانيا: نسبة توزيع المخاطر

لقد فرض بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية عند ممارستها لنشاطها العادي المتمثل في توزيع القروض، ان لا يتجاوز الاخطار المحتملة مع المستفيد نفسه النسب التالية من الاموال الخاصة الصافية:

- 4% ابتداء من اول جانفي 1992
- 30% ابتداء من اول جانفي 1993
- 25% ابتداء من اول جانفي 1995

ولكل تجاوز لهذه النسب يجب ان يتبعه مباشرة تكوين تغطية تمثل ضعف المعدلات الخاصة المالية:

- 8% ضعف معدل 4% ابتداء من نهاية جوان 1995
- 10% ضعف معدل 10%ابتداءا من نهاية ديسمبر 1994.
- 12% ضعف معدل 6% ابتداء من نهاية ديسمبر 1997.
- 14% ضعف معدل 7% ابتداء من نهاية ديسمبر 1998.
- 16% ضعف معدل 8% نهاية ديسمبر 1999.

بالنسبة للمبلغ الاجمالي للإخطار التي يمكن تحملها مع كل المستفيدين (في حالة التي يكون فيها المبلغ يتجاوز نسبة 15% لكل واحد منهم من الاموال الخاصة الصافية)، فيجب ان لا يتجاوز 10 مرات من مبلغ الاموال الخاصة الصافية للبنك.

الفرع الثالث: متابعة الالتزامات والتامين على الودائع

اولا: متابعة الالتزامات

تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها، نص قواعد الحذر على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيب ضمانها حسب درجة المخاطرة وتكوين المؤونات اللازمة لكل منها.

ثانيا: التأمين على الودائع

يهدف حماية اموال المودعين في حالة توقف البنك عن الدفع، فإنه بموجب القانون رقم 90 - 10 المتعلق بالنقض والقرض المادة 170 والذي اكده رقم 11- 3 المؤرخ في 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 118 منه، تم تأسيس صندوق ضمان الودائع المصرفية في شهر مايو 2003 من قبل بنك الجزائر بصفته عضو مؤسس وتعد البنوك الاخرى المساهمة الوحيدة في هذا الصندوق.

المطلب الثاني: الاوزان الترجيحية مختلف لدرجة مخاطر الأصول

الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل واختلاف الملتزم فعند حساب معدل الكفاية ترجح الأصول بالأوزان التالية: صفر، 10%، 20%، 50%، 100%.

الجدول رقم 04: الوزن الترجيحي باختلاف الأصل واختلاف الملتزم

درجة المخاطرة	الترتيب	الموجودات
%0	أ	– النقدية تمثل العملة المحلية والأجنبية.
	ب	– المطلوب من الحكومة المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة الوطنية.
	ج	– المطلوبات الأخرى من الحكومة المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وبنوكها المركزية.
	د	– المطلوبات المقررة بضمانات نقدية او للحكومات المركزية في دول OECD.
%10	أ	– المطلوبات من القطاع العام باستثناء الحكومة المركزية والقروض الممنوحة.

%20	أ	– المطلوب من بنوك التنمية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الافريقي والاسيوي، وبنك الاستثمار الأوروبي او المطلوبات المضمونة من البنوك المحلية – القروض المضمونة من البنوك المحلية – المطلوبات من البنوك دول خارجة عن دول OECD، والتي هي اقل من سنة. – المطلوبات من المؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OECD، باستثناء الحكومة و القروض المضمونة من تلك المؤسسات.
%50	أ	– القروض المضمونة بالكامل برهانات العقارات السكنية المشغولة او ستشغل من قبل المقترض او تلك التي تؤجل
%100	أ ب ج	– المطلوبات من القطاع الخاص. – المطلوبات من البنوك المسجلة خارج OECD، باستحقاقات متبقية تزيد على السنة الواحدة. – المطلوبات على الحكومات المركزية خارج OECD، ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية ومحولة لها – المباني والآلات والمعدات وغير من الموجودات الثانية، العقارات والاستشارات الأخرى بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير موعدة في ميزانيتها. – أدوات راس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى مالم تكن مطروحة من راس المال. – جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

ثانيا: وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية:

ترى الاتفاقية ضرورة النظر الى الالتزامات العرضية التقليدية على ان ائتمان غير مباشر لا يترك عليه أموال من بنك اخر.

المطلب الثالث: أثر عدم السداد على الوكالة

من خلال المقابلة التي أجريناها مع رئيس مصلحة القروض صرح بأن أثر مخاطر عدم السداد تؤثر بالسلب على البنوك التجارية ويتمثل ذلك في:

- يؤثر بالسلب على ربحية البنك؛

- يؤثر بالسلب على سمعة البنك؛
- ضعف الاقبال على الاقتراض من البنك؛
- كل هذه التأثيرات تؤدي إلى افلاس البنك.

إلا أن البنك حاول تقديم عروض خدماتية وتسهيلات لجذب المقترضين منها:

- إقامة ملتقيات في الجامعات والتحدث عن السياسات الاقراضية التي يقوم بها البنك؛
- تقديم عروض جديدة وتسهيل الإجراءات للمقترضين الجدد؛
- إعطاء امتيازات للمقترضين القدم؛
- الاعتماد على التسويق الالكتروني.

أثر إجراءات لجنة بازل 03 على بنك BARD:

للحد من مخاطر عدم سداد العملاء لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى لجنة بازل 03 للرقابة المصرفية والتي بدورها فرضت جملة من الإجراءات الاحترازية والتي عادت بالأثر الموجب على بنك BADRوالمتمثلة في:

- رفع رأس مال البنك من 33 مليار دج إلى 54 مليار دج؛
- تعزيز قدرة البنك في منح القروض (منح ثقة أكبر والمزيد من الائتمان أكبر للعملاء)؛
- الاحتفاظ بنسبة الملاءة في حدود8% ؛
- تعزيز نسبة السيولة من أجل مواجهة متطلبات العملاء أصحاب الودائع عند تقديم للطلبات في أية لحظة؛
- متابعة دقيقة ومتواصلة للقروض الممنوحة وكذا تخصيص المؤونات اللازمة للحد من درجة المخاطر.

خلاصة:

من خلال الدراسة يظهر الدور الفعال للجهاز البنكي في تدعيم عميلة تمويل احتياجات المؤسسة عن طريق القروض حيث تعتبر هذه الأخيرة احدى طرق التمويل والدعامة الأساسية في النشاط الاقتصادي

غير أن العملية الاقراضية عملية مليئة بالمخاطر ولهذا تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك.

فعلى هذا الأساس حاولنا من خلال الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التطلع ودراسة القروض الممنوحة والإجراءات المتخذة لمواجهة خطر عدم السداد من طرف هذا البنك

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر البنوك التجارية شريان الحياة الاقتصادية ، ووسيلة لتلبية حاجيات التمويل للأشخاص (الطبيعيين أو المعنويين) الذين هم بحاجة له ، حيث يقوم البنك بإعداد سياسة اقراضية ملائمة باعتبارها المرشد الذي يعتمد عليه البنك عند تعامله مع القروض وبما أن العملية الاقراضية بكل أشكالها تتضمن تأجيل التسديد على أساس الوعد فهي بذلك محفوفة بدرجة معينة من المخاطر التي من شأنها أن تهدد سيولة البنك وتضعه في موضع العجز على الإيفاء بالتزاماته وأهم هذه المخاطر هي مخاطر العجز عن السداد ، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استنتجنا أن أسباب الوقوع في خطر العجز عن السداد مرتبطة بالبيئة العامة المحيطة بالمقترض والتي يصعب التحكم فيها أو أسباب متعلقة بالمقترض نفسه لعدم وجود النية لديه لتسديد ما عليه من ديون اذ نجد البنك يسعى جاهدا للتنبؤ بمخاطر القروض قبل حدوثها وبالرغم من كل الإجراءات المتبعة في التقليل من المخاطر إلا أن الأوضاع المتغيرة باستمرار تفرض على البنوك عدم الاقتناع بالثقة فقط كأساس لمنح القرض ، ولدراسة أثر هذا الخطر على البنك قمنا بدراسة تطبيقية لحالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة – لمعرفة كيفية منح القروض والإجراءات الاحترازية لتفادي الوقوع في خطر عدم السداد .

نتائج الدراسة التطبيقية:

1) يعتبر مشكل القروض غير المسددة من أكبر العوائق التي تواجه التمويل البنكي والتي تحول دون تغطية البنك بنسبة كبيرة من الاستثمارات نتيجة زيادة نسبة الخطر في هذا النوع من القروض؛
2) يطلب البنك عند منحه للقروض ضمانات تكون أكثر من مبلغ القرض وهذا من أجل التقليل من مخاطر عدم السداد؛
3) أن عملية منح الائتمان لا تخلو من المخاطر التي يعمل البنك على تفاديها والتقليل منها، ولذلك يقوم البنك بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون
4) رغم تعدد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، إلا أن مخاطر عدم السداد تمثل جوهر الخطر الذي يعترض نشاطها، هو ما دفع لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية إلى فرض إجراءات احترازية للتقليل من المخاطر.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: الفرضية صحيحة وما يؤكد صحتها أن عدم قدرة العميل على سداد ديونه يؤثر على ربحية البنك وهذا ما درسناه في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة؛

الفرضية الأولى: يتم منح القرض أو الائتمان لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير المخصصة لمنح القروض تتطلب إجراءات تعتمد على أسس ومبادئ السياسة الاقراضية والمتمثلة في مبدأ الربحية، مبدأ السيولة، مبدأ الأمان، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: صحيحة، من خلال الدراسة التي اجريناها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتم اتخاذ الضمانات بالدرجة الأولى كخط دفاع لأن البنك يراها كفيلة لتحصيل حقوقه في حال حدوث اعسار في عملية التسديد؛

الفرضية الثالثة: والفرضية صحيحة، إذ أن المقرض لا يسدد الديون في تاريخ استحقاقها وذلك يؤثر سلبيا على ربحية البنك وكذلك على سمعته مما يؤدي إلى نفور المستثمرين.

الاقتراحات والتوصيات:

1) الاتصال المستمر للبنوك بالمقترضين وهذا لتوفيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجها العميل وتقديم المساعدة؛
2) أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية مستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون وعدم الاعتماد على الضمانات كأساس لاتخاذ القرار الائتماني؛
3) ينبغي على إدارة البنوك تنويع محفظة القروض وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب المخاطر والتركيز على قطاع معين أو عملاء معينين؛
4) منح امتيازات وتسهيلات للمستثمرين وسرعة الاستجابة لمتطلباتهم وذلك لتشجيع وجذب رؤوس أموال جديدة.

آفاق الدراسة:

بعد تحليلنا لموضوع أثر مخاطر عدم السداد على قدرة البنوك التجارية على التمويل وبالرغم من محاولات الالمام بجوانب الموضوع إلا أنه في اعتقادنا مازالت هناك بعض النقاط الغامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة ونأمل أن تكون خاتمة بحثنا بداية لإشكالية بحوث أخرى والمتمثلة في:

1. طرق التنبؤ بمخاطر القروض في البنوك التجارية.
2. دور الأنظمة الخبيرة في الحد من مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية.
3. واقع تطبيق الإجراءات الاحترازية وفق مقررات لجنة بازل 3 على البنوك التجارية

المراجع

المراجع

المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبو

2. حماد طارق عبد العال، **إدارة المخاطر-افراد، إدارات**، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر،2003.
3. شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
4. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، **النقود والمصارف**، كليه الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان.

ب- المذكرات:

5. ضيف خلاف، **البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكره لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2015.
6. غوني أماني، **تسيير المخاطر القروض في البنوك الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2019.
7. رزيقات حبيبة، برابح راوية، **آلية تسير مخاطر القروض في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، جامعة
8. فضيلة بوطرة ، **دور الية التامين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية**، دراسة حالة البنوك العمومية في ولاية تبسة، جامعة تبسة، 2014.
9. لبصير صورية، **تسيير مخاطر عدم السداد القروض في البنوك التجارية**، مذكره لنيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص مالية واداره المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2015.

ت- المؤتمرات:

10. شريف مصباح ابو كرش، **ادارة مخاطر الاتمان المصرفي**، المؤتمر العلمي الدولي، الاستثمار والمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة الخليل، فلسطين، ماي 2005.

ث- المحاضرات:

11. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

المراجع باللغة الفرنسية:

12. M Mathieu ; **l'exploitation bancaire et le risque du crédit,** revue banque éditeur, paris, 2005.

الملاحق

الملحق رقم 01: جدول القروض المسددة وغير المسددة لسنة 2017

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN AGENCE

En date du : IN/2017

904 - AGENCE MSILA

DZD - DINARS ALGERIEN		0.00		-0.50
BA1000000 - CAISSE		0.00		-4,729,239.79

BA1010000 - BILLETS & MONNAIES

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	0.00	0.00	0.00	-2,154,239.79
BA1011301 - BILLETS & MONNAIES EN ROUTE	0.00	0.00	0.00	0.00
BA1011501 - CAISSE GUICHET AUTOMATIQUE DE BANQUE G.A.B.	0.00	0.00	0.00	-2,575,000.00
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-4,729,239.79

BA1100000 - BANQUE D ALGÉRIE, TRÉSOR ET CCP (COMPTES DÉBITEURS)		0.00		-1,223,960,432.97

BA1121000 - TRÉSOR (COMPTES DÉBITEURS)

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1121101 - TRÉSOR COMPTE ORDINAIRE	0.00	0.00	0.00	-1,215,150,217.69
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-1,215,150,217.69

BA1100000 - BANQUE D ALGÉRIE, TRÉSOR ET CCP (COMPTES DÉBITEURS)

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1131111 - COMPTES COURANTS POSTAUX	0.00	0.00	0.00	-8,810,215.28
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-8,810,215.28

BA1200000 - COMPTES ORDINAIRES DÉBITEURS		0.00		-76,952,426.95

BA1201200 - CRÉANCES SUR LE TRÉSOR

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1201209 - ACCUMULATION DE LA BONIFICATION	0.00	0.00	0.00	-25,963,789.53
BA1201221 - BONIFICATION DUE PAR LE TRÉSOR	0.00	0.00	0.00	-50,913,037.42
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-76,876,826.95

الملحق رقم 02: جدول القروض المسددة وغير المسددة لسنة 2018

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN AGENCE

En date du : IN/2018

904 - AGENCE MSILA

DZD - DINARS ALGERIEN		0.00		-7,913.10
BA1000000 - CAISSE		0.00		-43,628,226.07

BA1010000 - BILLETS & MONNAIES

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	0.00	0.00	0.00	-41,152,226.07
BA1011301 - BILLETS & MONNAIES EN ROUTE	0.00	0.00	0.00	0.00
BA1011501 - CAISSE GUICHET AUTOMATIQUE DE BANQUE G.A.B.	0.00	0.00	0.00	-2,476,000.00
BA1011701 - DÉPÔTS À LA BANQUE D ALGÉRIE	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-43,628,226.07

BA1100000 - BANQUE D ALGÉRIE, TRÉSOR ET CCP (COMPTES DÉBITEURS)		0.00		-75,114,222.19

BA1121000 - TRÉSOR (COMPTES DÉBITEURS)

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1121101 - TRÉSOR COMPTE ORDINAIRE	0.00	0.00	0.00	-75,113,866.74
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-75,113,866.74

BA1100000 - BANQUE D ALGÉRIE, TRÉSOR ET CCP (COMPTES DÉBITEURS)

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1131111 - COMPTES COURANTS POSTAUX	0.00	0.00	0.00	-355.45
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-355.45

BA1200000 - COMPTES ORDINAIRES DÉBITEURS		0.00		-225,833,889.97

BA1201200 - CRÉANCES SUR LE TRÉSOR

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1201209 - ACCUMULATION DE LA BONIFICATION	0.00	0.00	0.00	-37,737,364.21
BA1201211 - CRÉANCES SUR LE TRÉSOR	0.00	0.00	0.00	0.00
BA1201221 - BONIFICATION DUE PAR LE TRÉSOR	0.00	0.00	0.00	-188,020,925.76
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-225,758,289.97

الملحق رقم 03: ميزانية خاصة بالبنك لسنة 2019

BILAN AGENCE PAR CLASSE

En date du : 31/12/2019

Agence: 904 - AGENCE MSILA

Monnaie : DZD - DINARS ALGERIEN 0.00 0.00

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE		
BA2001102 - AUTRES CRÉANCES COMMERCIALES	0.00	51,025.89	E	
BA2021211 - CRÉDITS D EXPLOITATION ORDINAIRES POUR LES AUTRES SECTEURS	0.00	10,052,386.82	E	
BA2021302 - CRÉDITS DE CAMPAGNE ORDINAIRES POUR L AGRICULTURE ET LA PÊCHE	0.00	0.00	E	
BA2021311 - CRÉDITS DE CAMPAGNE AGRICULTURE ET LA PÊCHE SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0.00	-218,098,229.29	E	
BA2031111 - RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME INTÉRÊTS	0.00	0.00	E	
BA2032111 - REECHELONNEMENT MOYEN TERME CAPITAL	0.00	-87,443,993.00	E	
BA2035101 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENT MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0.00	0.00	E	
BA2036111 - RÉÉCHELONNEMENT LONG TERME CAPITAL	0.00	-25,684,932.28	E	entrepris en difculté
BA2041231 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME ORDINAIRES SECTEUR AGRICOLE ET PÊCHE	0.00	-7,666,809.23	E	CMT agricole
BA2041271 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME DISPOSITIFS AIDÉS HORS AGRICULTURE ET PÊCHE	0.00	813,529.78	E	ansej ancien 1997
BA2041273 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS ORDINAIRES MOYEN TERME HORS AGRICULTURE ET PÊCHE	0.00	0.00	E	
BA2041275 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME HORS AGRICULTURE ET PÊCHE SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0.00	-96,405,517.07	E	Partiellement bonoifié
BA2041512 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS DISPOSITIFS AIDÉS	0.00	-78,568,060.37	E	ansej ancien
BA2041513 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0.00	0.00	E	
BA2041700 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT LONG TERME AGRICULTURE ET PÊCHE DISPOSITIFS AIDÉS	0.00	-1,013,189,417.65	E	dispositif
BA2041701 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT LONG TERME AGRICULTURE ET PÊCHE SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0.00	-222,630,273.58	E	0202 cit ettahadi
BA2041911 - RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME CAPITAL ET INTÉRÊTS	0.00	0.00	E	
BA2042131 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0.00	-65,685,772.03	E	0109 CMT ETTAHADI
BA2061512 - CRÉDITS LIÉS MOYEN TERME - PNDA	0.00	0.00	E	
BA2081131 - CRÉDIT BAIL MATÉRIEL AGRICOLE MOYEN TERME	0.00	-221,442,228.01	E	0115 leasing

الملحق رقم 04: ميزانية خاصة بالبنك لسنة 2020

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN AGENCE

En date du : IN/2020

904 - AGENCE MSILA

DZD - DINARS ALGERIEN	0.00	0.00
BA1000000 - CAISSE	0.00	-29,690,676.74

BA1010000 - BILLETS & MONNAIES

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	0.00	0.00	0.00	-21,055,876.74
BA1011301 - BILLETS & MONNAIES EN ROUTE	0.00	0.00	0.00	0.00
BA1011501 - CAISSE GUICHET AUTOMATIQUE DE BANQUE G.A.B.	0.00	0.00	0.00	-8,596,000.00
BA1011601 - BILLET SUSPECT	0.00	0.00	0.00	-38,800.00
BA1011701 - DÉPÔTS À LA BANQUE D ALGÉRIE	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-29,690,676.74

BA1100000 - BANQUE D ALGÉRIE, TRÉSOR ET CCP (COMPTES	0.00	-9,602,303.23

BA1121000 - TRÉSOR (COMPTES DÉBITEURS)

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1121101 - TRÉSOR COMPTE ORDINAIRE	0.00	0.00	0.00	-9,601,685.98
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-9,601,685.98

BA1100000 - BANQUE D ALGÉRIE, TRÉSOR ET CCP (COMPTES DÉBITEURS)

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1131111 - COMPTES COURANTS POSTAUX	0.00	0.00	0.00	-617.25
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-617.25

BA1200000 - COMPTES ORDINAIRES DÉBITEURS	0.00	-479,903,311.02

BA1201200 - CRÉANCES SUR LE TRÉSOR

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1201209 - ACCUMULATION DE LA BONIFICATION	0.00	0.00	0.00	-60,073,389.36
BA1201211 - CRÉANCES SUR LE TRÉSOR	0.00	0.00	0.00	0.00
BA1201221 - BONIFICATION DUE PAR LE TRÉSOR	0.00	0.00	0.00	-419,829,921.66
TOTAL	0.00	0.00	0.00	-479,903,311.02

الملحق رقم 05: ميزانية خاصة بالبنك

ORDRE	ACTIF	31-12-2013	31-12-2012
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX	209 870 707 194,49	192 811 805 952,62
2	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	0.00	0.00
3	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	112 438 272 765,21	142 278 240 798,44
4	PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIERES	247 307 264 168,89	188 742 666 675,20
5	PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE	498 460 187 168,75	415 708 167 586,71
6	ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'A L'ECHANCE	10 090 943 706,65	10 042 599 652,05
7	IMPOTS COURANT- ACTIF	4 102 979 012,21	4 730 220 623,82
8	IMPOTS DIFFERES - ACTIF	1 266 265 715,35	1 438 412 876,48
9	AUTRES ACTIFS	269 046 308,61	318 442 111,85
10	COMPTE DE REGULARISATION	11 665 220 799,40	5 076 319 045,67
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITEES ASSOCIEES	10 887 805 635,19	10 264 190 767,30
12	IMMEUBLE DE PLACEMENT	0	0
13	IMMOBILISATION COPORELLES	14 487 736 934,55	14 178 710 372,53
14	IMMOBILISATION INCOPORELLES	9 044 352,53	22 251 259,84
15	ECART D'AQUISITION	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		1 121 447 078 237,64	984 562 631 919,27
ORDRE	PASSIF	31-12-2012	31-12-2011
1	BANQUE CENTRALE	0	0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	33 057 905 120,18	27 650 351 234,32
3	DETTES ENVERS LA CLIENTELE	973 371 766 600,60	838 618 941 812,52
4	DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	1 088 148 638,17	2 568 787 716,08
5	IMPOTS COURANTS-PASSIF	2 568 787 716,08	1 040 973 072,06
6	IMPOTS DIFFERES-PASSIF	1 088 048 638,17	2 568 787 716,08
7	ANTRE PASSIFS	3 516 886 388,83	6 704 905 620
8	COMPTES DE REGULARISATION	7 358 640 150,49	7 683 770 888,69
9	PROVISIONS POUR RIQUES ET CHARGES	9 967 481 742,06	9 614 830 001,32
10	10SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT- ANTRES SUBVANTIONS D'INVESTISSEMENTS	0	0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	13 230 150 019,33	12 682 566 854,99
12	DETTES SUBORDONNEES	13 421 016 397,40	14 935 432 234,59
13	CAPITAL	33 000 000 000,00	33 000 000 000,00
14	PRIMES LIEES AU CAPITAL	0	0
15	RESERVES	5 475 054 854,26	2 446 435 921,90
16	ECART D'EVOLUTION	1 283 604 731,53	1 676 333 204,93
17	ECART DE REEVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
18	REPORT A NOUVEAU (+/-)	311 138 906,78	-609 541 902,57
19	RESULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	5 155 134 651,27	5 638 160 834,94
TOTAL DE PASSIF		1 121 447 078 237,64	984 562 631 919,28

الملحق رقم 06: ميزانية خاصة بالبنك لسنة 2015

COMPTES DE RESULTATS AU 31 12 2015

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31-12-2015	31-12-2014	EVOLUTIONS	%
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	41,159,043,000.87	33,010,212,291.18	8,148,830,709.69	24.69
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(10,301,266,203.67)	(8,378,783,021.63)	-1,922,483,182.04	22.94
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	7,071,724,477.72	8,581,909,390.21	(1,510,184,912.49)	-17.60
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(24,239,630.65)	(2,982,956.81)	-21,256,673.84	712.60
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	-	-	0.00	
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	108,208,987.80	575,156,605.84	-466,947,618.04	(81.19)
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	4,421,283,756.72	3,966,214,122.16	455,069,634.56	11.47
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(80,324,174.79)	(478,885,817.05)	398,561,642.26	-83.23
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**42,354,430,214.00**	**37,272,840,613.90**	**5,081,589,600.10**	**13.63**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(21,960,518,948.56)	(20,349,954,509.22)	(1,610,564,439.34)	7.91
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	CC2700	(1,438,569,736.49)	(1,441,930,287.73)	3,360,551.24	(0.23)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**18,955,341,528.95**	**15,480,955,816.95**	**3,474,385,712.00**	**22.44**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(25,476,043,067.36)	(34,120,271,909.22)	8,644,228,841.86	-25.33
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	CP3900	14,080,273,139.11	25,426,113,063.74	(11,345,839,924.63)	-44.62
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**7,559,571,600.70**	**6,786,796,971.47**	**772,774,629.23**	**11.39**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	24,453,134.84	-	24,453,134.84	-
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**7,584,024,735.54**	**6,786,796,971.47**	**797,227,764.07**	**11.75**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(1,902,473,986.88)	(662,127,719.58)	(1,240,346,267.30)	187.33
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**5,681,550,748.66**	**6,124,669,251.89**	**-443,118,503.23**	**-7.23**

الملحق رقم 07: أسئلة المقابلة

1. ماهي الإجراءات والمعايير المعتمدة من طرف البنك عند منح القروض، وعلى أي أساس يتم منح القروض؟
2. ماهي الشروط الواجب توفرها في العميل للحصول على القرض؟
3. ماهي الوثائق اللازمة لطلب قرض من البنك، وما نوع الضمانات المقدمة؟
4. هل توجد سياسات اقراضية؟
5. ماهي الأوزان الترجيحية المرجحة لحساب مخاطر الائتمان في البنك؟
6. ماهي الإجراءات الاحترازية التي وضعتها لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية، هل البنك يطبق هذه الإجراءات؟
7. هل أزمة كورونا أحدثت تغييرات في الإجراءات، وهل هناك إجراءات إضافية في ظل هذه الأزمة؟
8. في حالة عدم السداد، كيف يؤثر ذلك على البنك؟

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....

رقم: ...../.....

المسيلة في: 01/05/09

إلى السيد: مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر في شعبة:** علوم التسيير **تخصص:** إدارة مالية

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	دليلة مدم	18153509488		
02	محاب بشرى	16166308846 3		

عنوان المذكرة: أثر مخاطر عدم السداد على قدرة البنك التجاري على التمويل

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
د. فاتح علاق	Le Directeur D'Agence BOUKHALFA . N	رئيس قسم علوم التسيير

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مع: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حجاب بشرى المولود(ة) بتاريخ: 17 سبتمبر 1988 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 206100253 الصادرة بتاريخ: 2021/05/06 عن: دائرة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": أثر مخاطر عدم السداد على قرارة البنوك التجارية على التمويل - دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية الـ BADR بوكالة المسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 15 جوان 2021

التوقيع و البصمة

تم الرد و صدق على التوقيع
15 جوان 2021

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مع: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: دلبوحة مريم المولود(ة) بتاريخ: 19 ماي 1995 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 206092211 الصادرة بتاريخ: 2019/04/25 عن: دائرة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: أثر محاظر عدم السداد على قدرة البنوك التجارية على التمويل - دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
عبد الوهاب بشلاغم

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

تم بحمد الله

ملخص:

ترتكز هذه الدراسة على اهتمامنا بأثر مخاطر عدم السداد على قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة باعتباره نموذج بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية، وتسليط الضوء على العملية الاقراضية من خلال التعرف على ماهية القروض البنكية وإجراءات منحها ثم استعراض مخاطر القروض (مخاطر عدم السداد) والإجراءات الاحترازية التي وضعتها لجنة بازل 03 للرقابة المصرفية لتفادي هذا الخطر.

وقد أظهر نتائج الدراسة وجود أثر سلبي لخطر عدم السداد على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ينعكس عليه في شكل ضياع أمواله، كما خرجنا ببعض التوصيات التي تساعد إدارة البنك على تفادي هذا الخطر وذلك بتنويع محفظة القروض بهدف توزيع الخطر وكذلك تطوير وسائلها واجراءاتها للحد من هذه المخاطر.

الكلمات المفتاحية: القروض، البنوك التجارية، مخاطر عدم السداد، عدم السداد، الإجراءات الاحترازية.

Résumé

Cette étude s'appuie sur notre intérêt pour l'impact des risques de non-paiement sur la capacité de la Banque BADR, l'Agence de Msila à servir de modèle aux banques commerciales algériennes, et à faire la lumière sur le processus de prêt en identifiant la nature des prêts bancaires et les modalités de leur octroi, puis en passant en revue les risques d'emprunt (les risques de non-paiement) et les mesures de précaution établies par le Comité de contrôle bancaire Bâle 03 pour éviter ce risque.

Les résultats de l'étude ont montré qu'il y a un impact négatif du risque de non-paiement sur la Banque de l'agriculture et du développement rural, qui se traduit par la perte de son argent. Nous avons également formulé quelques recommandations qui aident la direction de la banque à éviter ce risque en diversifiant le portefeuille de prêts afin de répartir le risque ainsi qu'en développant ses moyens et procédures pour réduire ces risques

Mots clés : prêts, banques commerciales, risques de non-paiement, non-paiement, mesures conservatoires.